



PROVISIONAL

A/37/PV.86
7 December 1982

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والثمانين

المعقودة بالمقرء في نيويورك

يوم الأربعاء ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢، الساعة ٣٠ / ١٠

الرئيس : السيد هولاي (هنغاريا)

- قضية فلسطين :

- (أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف [٣١] (تابع)
(ب) تقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين
(ج) تقارير الأمين العام

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

room A-3550, 866 United Nations Plaza مع الحرس على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

82-63511/A

افتتحت الجلسة الساعة ١١ / ٥

البند ٣١ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين :

- (أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/37/35/1 و Corr.1)
- (ب) تقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين (A/37/49 و Corr.1)
- (ج) تقارير الأمين العام (A/37/275 و A/37/525) .

السيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) : لم يعد الكلام عن القضية الفلسطينية

في الجمعية العامة يهدف الى التوعية ولم يعد المقصود من سرد المأساة الفلسطينية هو كسب المزيد من العطف على قضية عادلة واضحة تلخص بعودة شعب فلسطين الى وطنه وممارسته حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته الوطنية في أرضه فلسطين . فالجمعية العامة ، باستثناء الامبريالية العالمية ، تعترف وتعهد وتؤكد الحقوق الثابتة لشعب فلسطين وذلك منذ سنوات . لقد أصبحت قضية فلسطين ضمير المجتمع الدولي ، فهي قضية مشروعة بالنسبة للجميع . فبعد سنوات من النضال زهق الباطل وظهر الحق . وقد آن الأوان لمعالجة هذه القضية لا بالكلام بل بالعمل الفعال لإرغام اسرائيل على اعادة الحقوق المسلوحة لأصحابها الشرعيين .

كنا في الماضي نحصي الأصوات الصديقة لفلسطين ، قضية العرب الأولى ، أما الآن فهناك اجماع على عدالة هذه القضية ، وعلى ضرورة ايجاد الحل العادل والشامل لها . أقول ان فلسطين أصبحت ضمير الجمعية العامة اضافة الى كونها ضمير الشعوب التي تمكنت بعد سنوات من التمويه والتضليل الصهيوني أن تكسر الطوق الذي فرضته عليها الصهيونية العالمية من خلال التعقيم وتزوير التاريخ .

واليوم نرى أن الشعوب التي تمثلونها قد استيقظت وفهمت حقيقة اسرائيل التوسعية العنصرية ، كما أدركت طبيعتها السادية التي جعلت من الحرب والعنف والعدوان مهنة لها رسالة خلقت لتؤذيها . ان الشعوب ، كل الشعوب ، والأكثرية الساحقة من الحكومات هي صديقة لفلسطين

ولشعب فلسطين وداعمة لنضال هذا الشعب الذي عانى وما يزال يعاني من الحرمان والتشريد والقتل الجماعي .

لقد برهنت اسرائيل من خلال هجميتها بأن الجمعية العامة كانت محقة عندما أعلنت بأن الصهيونية هي شكل من أشكال العنصرية مثلها مثل النازية والفصل العنصري (والأبارتايد) . فالعنصرية كما أقررنا جميعا هي جريمة ضد الانسانية . وحرب مستمرة شاملة ضد حرية الشعوب فلا يمكن أن يستتب السلام ما لم يتم القضاء على الاصطفائية والتعالي وعلى الفصل فيما بين البشر كما هو عليه الحال في جنوب افريقيا وفي اسرائيل . وانه لمن دواعي سرورنا أن الشعوب لا سيما قطاع الشباب فيها تدرك اليوم ما ينتظر مصير العالم من مخاطر ودمار بسبب الطبيعة العدوانية لكيان ابتزاز العواطف في فترة تاريخية ليسلب حقوق شعب بريء لم يكن مصابا من قريب أو من بعيد بمرض اللاسامية الذي ابتليت به الأنظمة الاوربية الاستعمارية والذي ندد نحن العرب في فلسطين ولبنان وسوريا ثمة اليوم ، ولثمن باهظ حقا . ومنذ أن أدرك المجتمع الدولي أن اسرائيل ، من خلال أعمالها العدوانية ، تجر العالم الى حافة الهاوية وهي تطك ، حسب اعترافها ، أسلحة الدمار الشامل ، عبر هذا المجتمع عن سخطه على حكام اسرائيل في هذه القاعة بالذات . فقد جاءنا شامير ولحق به بيغن الى هذه القاعة فوجداها خالية ولم يكن ذلك الاستفتاء الا ادانة لاسرائيل وسياسة الارهابيين ومجرمي الحرب . اضافة الى ذلك عبر المجتمع الدولي ، من خلال خمسين دولة تقريبا ، عن اعتراضه على أوراق اعتماد اسرائيل خلال الدورة الحالية .

فإسرائيل لا تعثر سوى العدو وأن الذي تجسد في عداد أمور أخرى بضم القدس وإعلانها عاصمة أبدية للنظام العنصري الإسرائيلي. وكذلك بضم الجولان وتهويد ٥٢ في المائة من الضفة الغربية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة. وبالطبع قامت قيامة حارس إسرائيل والوصي عليها، فأرست الولايات المتحدة الأمريكية كل الضغوط الممكنة لمنع الطعن بأوراق اعتماد إسرائيل. ولكننا على يقين بأن المجتمع الدولي بأكثريته الساحقة سوف يرفض أوراق اعتماد تصدر عن حكومة لا تمثل إلا التوسع وضيم الأراضي بالقوة وتنتهج سياسة القتل الجماعي والعدوان لتحقيق أغراض تتنافى مع أبسط مبادئ الميثاق والقانون الدولي وتنتهك قيمنا الإنسانية المشتركة.

لقد أعلنت الجمعية العامة خلال السنة الحالية بمناسبة ضم الجولان بأن سجل إسرائيل حافل بالعدوان وأن إسرائيل قد انتهكت شروط قبولها عضواً في الأمم المتحدة، كما انتهكت التزاماتها بموجب الميثاق، ولذا فهي ليست عضواً محباً للسلام كما جاء في قرار الجمعية العامة؛ ولم يكن هذا الحكم حكماً تعسفياً، على عضو جعل من تشريد شعب منذ عام ١٩٤٨ وجعل من العدو وأن سياسة رسمية له. وأن التاريخ لن يسامح إسرائيل على المذابح التي ارتكبتها بهدف تهجير الفلسطينيين في ذاك العام أي عام ١٩٤٨ كما أنه لن يسامح إسرائيل على حرورها العدو ونية التوسعية عام ١٩٥٦ و عام ١٩٦٧. وأن التاريخ لن يسامح إسرائيل عن انتهاكاتها المستمرة للقانون الدولي في الأراضي العربية المحتلة وضد سكانها وأغصابها لكل من القدس والجولان، ومع ذلك فإن ما ارتكبه إسرائيل من جرائم شنيعة خلال عام ١٩٨٢ يشكل وحده سجلاً وطلائعاً كافيين لمحاكمة زعماء إسرائيل بموجب ميثاق نورمبرغ والاتفاقيات ذات الصلة... وانا لنأعلون...

ان عام ١٩٨٢ ليمثل قفزة نوعية في سجل جرائم الصهيونية ضد الأمة العربية. لقد شهد العالم خلال هذا العام تدمير صور وصيدا والدامور وبيروت والنبطية وغيرها من خلال القصف جواً وحرراً فزرعت الموت في كل مكان بدون تمييز حيث قضت إسرائيل على البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية في لبنان حارمة سكان الجنوب وبيروت من كل المنجزات التي حققها الشعب اللبناني بسرقة جبين عماله وإغلاحيه ومثغفيه، ومحاصرت إسرائيل عاصمة عربية كبرى، فأرضة على سكانها

الجوع والعطش مانعة عنهم الدماء والماء والغذاء والكهرباء . في الوقت الذي كانت تقصف فيه عشوائيا كل شيء وبصورة خاصة المشافي والمدارس ومآوى العجزة وذوي العبادات ، فقتلت الآلاف وشوهت عشرات الآلاف بحقد لها العنصرى لكل من هو عربي ، واعتقلت الصبية والنساء والعجزة والأطباء وغيرهم وذلك لإذلال شعب لبنان وإركاك الثورة الفلسطينية ، واعتقلت الآلاف الشباب واحتجزت الآلاف أخرى من شبابنا العرب لا يعرف مصيرهم حتى الآن . ثم ارتكبت مجازر صبرا وشاتيلا . اننا نعتبر اسرائيل مسؤولة عن قتل سكان مخيمات صبرا وشاتيلا بوصفها سلطة الاحتلال منتهكة بذلك اتفاقيات جنيف تلك الاتفاقيات التي وضعت لمنع تكرار جرائم النازية خلال الحرب العالمية الثانية وكل المبادئ والقيم القانونية والانسانية .

ان غزوا اسرائيل للبنان ليست سوى مرحلة أخرى في تاريخ تنفيذ المخطط الاستراتيجي المبرالي الاسرائيلي في المنطقة فلم يتم غزولبنان الا من أجل القضاء على قدرات وطاقت جزء من الشعب العربي . ان تدمير لبنان ، حسب اعترافات المنظرين والمنقذين الصهيينة ، ما هو الا لصالح اقتصاد اسرائيل ، لإضعاف لبنان اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا يعني مد مجس الاخطبوط الاسرائيلي الى قلب العالم العربي . ان تدرع اسرائيل بأكذوبة " أمن الجليل " لم يكن سوى محاولة جديدة لتصفية الشعب الفلسطيني ، ومقاومته وتصفيته جسديا لا سيما وان المقاومة الفلسطينية كسبت ثقة الجماهير العربية في الضفة الغربية وغزة وتمكنت من الحصول على اعتراف عالمي بشرعيتها وتمثيلها للشعب الفلسطيني . لقد اعترف العالم بنبل رسالة المقاومة الفلسطينية في كفاها ضد مضطهدى شعب فلسطين المدعومين من الامبريالية العالمية ، وازافة الى ذلك فان غزولبنان هدف الى اعادة اشغال الفتنة في لبنان بهدف تقسيمه وتحقيق حلم اسرائيل في الاستيلاء على مياهه وثرواته الاخرى وهو المخطط الذي وضع في أوائل الخمسينات . فمذكرات شاريت شاهد على ذلك . أما توقيت الغزو فقد تلازم مع العملية القيصرية لانقاذ مؤامرة كامب ديفيد ، فتنفيذ كامب ديفيد أضحى في رأيهم شرطا أساسيا ومسبقا للقضاء جسديا على شعب فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد أن تم ابتلاع الجولان . ان أجهل المحللين الامريكيين وأكبرهم التصاقا بالصهيونية توصل الى نتيجة بديهية ألا وهي أن اجتياح لبنان وإذلاله المستمر هو الغطاء الأفضل للإجهاز نهائيا على مستقبل الشعب

اللسطيني في فلسطين المحتلة . ومن جهة اخرى فان التقارير الأخيرة تثبت أن إسرائيل تحاصر السكان العرب في فلسطين وفي الجولان من خلال مستعمرات تقام في كل مكان لخفق السكان الأصليين وإفقارهم وسلب مياههم ووسائل عيشهم بحيث لا يبقى أمامهم الا خيار واحد وهو خيار المغادرة . وقد خططت الصهيونية لهذا الخيار منذ مؤتمر بازل عام ١٨٩٧ والذي يقوم على مبدأين من مبادئ العقيدة الصهيونية الشاذة :

الأول - تهويد الأرض

والثاني - تهويد العمل لصالح الفئة المختارة أي المستوطنين اليهود .

اسمحوا لي أن أطرح سؤالاً محدداً وذلك لضرورة وضع النقاط على الحروف : من هو الذي دعم استمرار إسرائيل في تنفيذ مخططاتها الاستعمارية ضد شعبنا العربي في فلسطين وسوريا ولبنان ؟ من كرس ويكرس قواه العسكرية والسياسية والاقتصادية في سبيل خدمة الصهيونية ومطامعها ؟ من الذي وظف ويوظف الأموال الطائلة ويتبرع بالتكنولوجيا المتقدمة لإسرائيل مما يتيح لها التحكم بمصائرنا والهيمنة على مقدراتنا ؟

ان ما تنفقه إسرائيل على احتلالها للبنان بلغ حتى الساعة ثلاثة مليارات من الدولارات ، وكلنا يعلم بأن إسرائيل تعاني من أزمة اقتصادية خانقة حادة ، كفى أن نذكر أن التضخم النقدي فيها قد فاق أي تضخم في العالم فبلغ ٢٠٠ في المائة . فكيف يمكن لحكومة عاشت وتعيش على التسول ، وتستجدي المعونات وتبتز الدولارات ، وكيف بمقدور دولة كهذه أن تفرض هيمنتها وتتصرف وكأنها تعلم مسبقاً بأن هناك من سيسدد ديونها ويعوم اقتصادها المنهار ؟ كلنا يعرف السبب ، فان واشنطن التي تسعى لانقاذ اقتصادها بفرض الضرائب حتى على المستفيدين من الضمان الاجتماعي - بمن فيهم المسنونون - وملايين العاطلين عن العمل ، ان واشنطن تسدد ديون إسرائيل الحربية المنظورة منها وغير المنظورة . واسمحوا لي ، أن أذكر دول مجموعة ال ٧٧ أنه في الوقت الذي تغدق فيه الولايات المتحدة على الفرد الواحد الإسرائيلي مساعدة سنوية تبلغ ٦٧٥ دولاراً تقلص هذه الدولة العظمى من مساعداتها للدول العالم الثالث لا سيما الفقيرة منها ، وهي في حاجة ماسة لمعونات تنقذ الملايين من الهلاك جوعاً ، فان مساعدات الولايات المتحدة للدول المحتاجة في أفريقيا وغيرها لا تتعدى مبلغ ٧٩ سنتاً للفرد الواحد في العام ، مقابل ٦٧٥ دولاراً سنوياً للإسرائيلي .

لقد قامت إسرائيل بالاستيلاء على أملاك لاجئي عام ١٩٤٨ ، تبعها الاستيلاء على أملاك العرب في الضفة الغربية وقطعة الجولان . كما احتكرت ربيع هذه الأملاك التي تبلغ ٩٤ في المائة من حق الملكية العربية في فلسطين ، بل تاجرت فيها أيضاً . ومن مراجعة للصحف الأمريكية وحدها نجد أن إسرائيل أصبحت تعلن عن أراض عربية محتلة للبيع أو الاستئجار ، متاجرة بأموال الغير دون حياء . أما صاحب الأرض وزراع الزيتون والبرتقالة فيحصل في مخيمه في المنفى على مساعدة يسمونها د ولية

لا تتجاوز ١٢ سنتا في اليوم، وبالرغم من كل ذلك نسمع يوميا تهديدات أمريكية بأنه في حال نجاح المساعي الرامية لتمويل الائتروا من ميزانية الأمم المتحدة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستوقف مساهمتها فوراً. وقد حجبت الولايات المتحدة بالفعل خمسة عشر مليون دولار عن اللاجئين في لبنان، سواء من قصفت إسرائيل مخيماتهم أو أزالتها بجراراتها الأمريكية ليصبحوا لاجئين أو نازحين دون مأوى للمرة الرابعة أو الخامسة ولربما السادسة. اننا ندين دولة عظمى تدفع ثمن جرائم ربيتها وتسدد نفقاتها الباهظة - شاءت أم أبت - وتغدق بسخاء من المال والسلاح ما يمكن حليفها الاستراتيجية أن تنفذ اعتداءاتها حاضراً، ومغامراتها مستقبلاً.

ان المشكلة الأساسية التي ترفض الولايات المتحدة الأمريكية أن تفهمها هو أننا كأمة عربية اجتزنا الماضي بإيجابياته وسلبياته، واننا مصممون على استعمال عبره ودروسه للتغلب على جميع التحديات والصعوبات التي يمكن أن تواجهنا في المستقبل. اننا نعتز ونفتخر بانجازاتنا الوطنية والقومية خاصة في التزامنا الثابت بالقضية الفلسطينية وحقوق الشعب العربي الفلسطيني. اسبحوا لي بأن أستشهد بكلمة حديثة للرئيس حافظ الأسد عندما عبر عن ايمان شعبنا العربي بقضيته بقوله:

"... ان الذين يخططون للتآمر علينا، والذين يخططون لاركاعنا بفرض الاستسلام

على بلدنا وأمتنا، هؤلاء وهمون يضيعون جهودهم سدى، ولن يحصداً في المستقبل الا كما حصداً في الماضي فشلا تلو الفشل وعاراً تلو عار ولعنة تلو لعنة..."

لذا، اننا نحمل الولايات المتحدة الأمريكية المسؤولية الأساسية، فعلياً أن ترفع وسرعة قصوى الخطأ السياسي والعسكري عن إسرائيل.

ان العرب يؤمنون بالسلام والعدل والحق. الا أن ايمانهم هذا لا يعني تخليهم عن حقوقهم الثابتة. ان مؤتمر القمة العربي الثاني عشر الذي عقد في مدينة فاس أعلن برنامجاً للسلام يقوم على المبادئ التالية، وقد ذكرها وزير خارجية الجمهورية العربية السورية في بداية الدورة في هذه القائمة:

- " (أولاً) الانسحاب الشامل من جميع الأراضي العربية المحتلة.
- " (ثانياً) الإقرار بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني غير القابلة للتصرف،

بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وبناء دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية مشله الشرعي والوحيد .

" (ثالثا) يضع مجلس الأمن ضمانات السلام، ويقوم المجلس بضمان تنفيذ تلك المبادئ. ان هذه المبادئ مبنية على أساسين هما :

" أولا - قرارات الأمم المتحدة ذات الشأن وميثاقها .

" ثانيا - ايمان العرب بأهمية السلام وضرورته للمجتمع الدولي .

" ان العرب وهم يعلنون هذه المبادئ التي اعترفت بها الأمم المتحدة وفالبيسة دول العالم، يدركون جيدا أن اسرائيل لا تبحث عن سلام يقوم على الحق والعدل، وانما عن استسلام تفرضه بالقوة والعدوان والقهر .

" اننا واثقون اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن العرب سيقيمون المعتدى، وسيناضلون بكل الوسائل لاستعادة حقوقهم والتصدى للعدوان، لأنهم بذلك لا يدافعون عن حقوقهم ومصالحهم وكرامتهم فحسب، وانما يدافعون عن حقوق ومصالح وكرامة جميع الأمم .

" ان نضالنا ضد العدو وان لن تشبه قوى المعتدى، بل ستزيد تصاعدا وتصميما .

واننا واثقون أن أمتنا رغم ما تمنيه اليوم ستوحد جهودها وامكانياتها لتصد العدو والظلم ولتحارب الذل والاستعباد .

" ان دول الأمم المتحدة مطالبة اليوم بموقف واضح ومحدد لحماية الأمن والسلام الدوليين ولحماية الميثاق ، وهذا يتطلب قرارا يتضمن : ' أولا ' وقف التعامل بكل أنواعه بين دول المنظمة الدولية واسرائيل . ' ثانيا ' الطلب من الولايات المتحدة الامريكية وقف جميع أشكال المساعدات العسكرية والاقتصادية والسياسية لاسرائيل . ' ثالثا ' صدور قرار بالغاء القرار ٢٧٣ (د - ٣) لعام ١٩٤٩ الذي قبلت به اسرائيل عضوا في الأمم المتحدة . ' رابعا ' تقديم جميع أشكال الدعم والمساعدة للدول العربية للتصدي للعدوان ومواجهته . " ان قرارا بهذا الاتجاه ليس من شأنه أن يردع العدوان فحسب ، وانما أن يعزز دور المنظمة الدولية ويمنع تهديد الأمن والسلام ليس في منطقة الشرق الأوسط وانما في العالم كله .

" لقد آن الأوان لأن تتخذ المنظمة الدولية موقفا عمليا لمواجهة سلسلة الأعمال السعدوانية الاسرائيلية ، وما عدا ذلك يتساءل الانسان عن جدوى استمرار المنظمة الدولية .

" اننا ان نطالب جميع دول العالم بأن تساندنا ، وتقف الى جانبنا ، الى جانب الحق العربي الذي يعتدى عليه الاسرائيليون ، فاننا نجدد التصميم على مواصلة الكفاح بكل الوسائل للدفاع عن وجودنا المهدد ، ولا استعادة حقوقنا المسلوبة مهما كان الطريق صعبا وشاقا وطويلا ، فنضال الشعوب من أجل حريتها وكرامتها لا يوقفه طريق طويل ، ولا تحسد منه مصاعب هذه الطريق " (A/37/PV.8 ، ص ٩٣ - ٩٦) .

أختتم كلمتي بتوجيه التقدير لما تبذله لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وذلك في سبيل تنسيق وتكثيف جهود المجتمع الدولي لاستعادة شعب فلسطين لحقوقه المسلوبة . ان التقرير المقدم الينا هذا العام ، والتقارير التي سبق تقديمها في الماضي تثبتت أن عدم تمكن الأمم المتحدة من القيام بالرد المطلوب منها لاستعادة هذه الحقوق ، انما يعود بالدرجة الاولى الى الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الامريكية بهدف حماية الاحتلال الاسرائيلي ، وفنائم

الحرب التي جنتها اسرائيل في حزيران / يونيه عام ١٩٦٧ . وانا لواثقون بأنه من خلال العمل الدؤوب الذي تقوم به هذه اللجنة ، فانه بالامكان خلق تيارات أوسع في المجالات الدولية لحملة اسرائيل على الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة ، والاعتراف بالحقوق الوطنية لشعب فلسطين . ومع ذلك فان مسؤولية تحرير الأراضي العربية المحتلة تقع بالدرجة الاولى على كاهل الأمة العربية ، التي ستتمكن من خلال تضامنها الحقيقي ، من دحر المعتدين والمحتلين والمغتصبين . وقد تعلمنا من التاريخ أن منطقتنا بمقدورها أن تلفظ كل معتد مهما طال الزمن .

السيد اللقاني (المملكة العربية السعودية) : ما يؤسفك ويؤلم حقا أن اسرائيل

التي أنشئت في عهد الأمم المتحدة على أنقاض الشعب الفلسطيني ، والتي تدّين للأمم المتحدة بوجودها ، قد استطاعت أن تجعل من هذه المنظمة منتدى للنقاش ، وأن تجرّها من جميع سلطات التنفيذ المنصوص عليها في الميثاق ، وتفقدوا الاعتبار اللائق الذي قصده لها واضعو الميثاق ، وتقوّض الثقة التي أراد الميثاق بثّها في شعوب العالم من حيث تأمين الحرية لها وتحقيق العدالة ، واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي . لقد استطاعت اسرائيل بوسائل الاحتيال والتلاعب المتوفرة لها في بعض المجتمعات الغربية ، وخاصة في الولايات المتحدة ، وأن تتحدى هذه المنظمة وقراراتها ، وأن تتحدى في سياسة العدوان والاستيلاء والاستيطان والتوسع والضم أمام أعين المجموعة الدولية بكاملها ورغم أنها .

ان هذا الوضع المزرى لا يجوز بتاتا . لقد طُفح الكيل وحان الوقت لأن ندكّر المجتمع الدولي ، بأن اختلاف القيم والمقاييس لا ينطلي على أحد ولا يمكن أن يستمر . فمن غير المعقول أن تقبل الغالبية الكبرى من هذه المجموعة الدولية ، باعتبار تطبيق نظام الطوارئ في بلد ما ، واعتقال زعيم حركة المعارضة بمثابة خرق لحقوق الانسان بمرر تطبيق عقوبات اقتصادية وغيرها ، أما ممارسة اجراءات تعسفية تفوق ذلك بمراحل ، بحق شعب كامل في فلسطين وفي الأراضي المحتلة وخارجها ، وقتل وجرح واعتقال وسجن الآلاف من أبناء البلاد دون محاكمة ، وطرد وإبعاد آلاف اخرى ، والاستيلاء على الأملاك والاستيطان فيها ، وتسليح المستوطنين الأجانب وتحريضهم على الفتك بسكان البلاد الأصليين وارهابهم ، وإغلاق المدارس والجامعات ، وما الى ذلك ، فهذه امور لا تستدعي تحريك

ساكن ، ولا تبرر تطبيق عقوبات ، أو حتى وقف المساعدات غير المحدودة للنظام الحاكم الذي يمارس تلك الاجراءات .

كما أن المجتمع الدولي لا يقبل ولن يقبل بالمنطق المنحرف الذي يسبغ صفة الارهاب على ضحايا الارهاب ومقاوميه ، والساعين لنيل حقوقهم الطبيعية غير القابلة للتصرف في العيش والحرية ، وفي حق تقرير المصير ، وفي الوقت ذاته يطلق العنان للنظام الارهابي المحتل للاستيلاء على ما تبقى من البلاد وضمها فعلا عن طريق التشريعات غير القانونية وعن طريق مصادرة الأراضي وانشاء المستوطنات .

يعرف كل عضو في هذا المجتمع الدولي ، أن فلسطين بلد عربي ، وأن عدد سكان اليهود فيها عام ١٩٢٠ لم يتجاوز الخمسين ألفا ، وأن هؤلاء لم يملكو حتى واحد في المائة من أراضي فلسطين . ويعرف كل عضوا أنه عند صدور قرار التقسيم عن الجمعية العامة عام ١٩٤٧ ، لم يبلغ عدد سكان اليهود في فلسطين حتى ثلث عدد السكان العرب ، وأنهم لم يملكو أكثر من خمسة في المائة من مجموع مساحة فلسطين . ويعرف كل عضوا أن مناحيم بيغن جاء الى فلسطين من بولندا عام ١٩٤٢ وتزعم حركة الارهاب فيها ، وكان مسؤولا عن قتل الآلاف من الفلسطينيين الأبرياء ارضاء لنزعة الاجرامية العنصرية المتعطشة للدماء ، ويقصد ارهاب أكبر عدد من السكان العرب لحطيم على مفادرة البلاد . وهذا هو نفس الاسلوب الارهابي الذي اتبع أخيرا ، بمحرفته وتحريفه منه ، ومن وزير دفاعه ، أرييل شارون في مخيمي صبرا وشاتيلا في بيروت .

لقد استطاعت الحركة الصهيونية المعتدية، وبشتى وسائل الاحتيال والتلاعب، وتأثير نفوذها في بعض المجتمعات الغربية، واستغلال ذلك النفوذ لصالحها، أن تحصل على قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧. ومن المعروف أن زعماء الحركة الصهيونية وأتباعهم، استخدموا جميع أساليب الرشوة والابتزاز والتهديد بنفوذهم الشخصي، واسم الولايات المتحدة الأمريكية، التي يحملون جنسيتها، لنيل الأصوات اللازمة في الجمعية العامة. وقد تعرض أعضاء المجموعة الدولية حينئذ إلى حملة عنيفة من الضغوط والارهاب السياسي والفكري والمادي، مما حملهم على التصويت لصالح التقسيم، وأعطى تغيير مواقفهم المعارضة لقرار التقسيم. ولم تنم هذه العناصر الصهيونية منذ ذلك الوقت بل آزرت وساندها السلطات الإسرائيلية في تنفيذ برنامجها التوسعي بانتهاز الفرص واستغلال نفوذها في حكومات بعض البلدان الغربية، لحمل تلك الحكومات على تزويد وتدجيب إسرائيل بأحدث الأسلحة العدوانية، ومبالغ لا حد لها من المساعدات المالية. وقد انتحلت تلك العناصر الأعداء الكاذبة، منها أن هذه المساعدات في السلاح والمال ستوفر الأمن لإسرائيل، وتدخل الاطمئنان إلى نفوس حكوماتها، وتزيد من مرونتهم واستعدادهم للانسحاب من الأراضي المحتلة، وقبل تسوية عادلة للقضية الفلسطينية، تضمن للشعب الفلسطيني ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وبدلاً من ذلك استخدمت إسرائيل هذه الأسلحة للعدوان على الدول المجاورة وغير المجاورة، واستخدمت الأموال لتوسيع وترسيخ عدوانها على الأراضي المحتلة، بغية الاستيطان والضم وارهاب الشعب الفلسطيني وحمله على مغادرة بلاده، والقضاء على هويته، وعلى كل أمل له في العيش بحرية وكرامة في أرضه وأرض آبائه وأجداده.

البند المطروح على الجمعية العامة، والذي نبهته اليوم هو قضية فلسطين. وفلسطين هي البلد التي كانت تحت الانتداب البريطاني حتى عام ١٩٤٨. ولا يسعني في هذا الصدد سوى التساؤل: ماذا تبقى من فلسطين التي احتلتها بريطانيا في نهاية الحرب العالمية الأولى، والتي خضعت لصك انتداب من عصبة الأمم، ينص على وجوب المحافظة على الحقوق المدنية والدينية لأهل البلاد؟ أين ذهبت تلك الحقوق، لا بل أين هم أهل البلاد، وماذا وقع لحقوقهم المدنية والدينية

في وطنهم فلسطين؟ شرّد ثلثا السكان في عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ الى خيام نصبت لهم في البلدان العربية المجاورة ، ثم لوحقوا عبر الحدود الدولية لتلك البلدان وضربوا بأشد أنواع الأسلحة فتكلا ، وقتل وشوه عشرات الآلاف منهم وهدمت مخيماتهم . ولم يتوقف حكام اسرائيل وزعماء الحركة الصهيونية لحظة واحدة ليلقوا نظرة على ما خلفته أعمالهم الاجرامية من آلام وعذاب للشعب الفلسطيني المشرد عن أرضه خلال ٣٤ عاما ، في حين أنهم ثابروا دون كلل خلال السبعة والثلاثين عاما الماضية على ملاحظة كل من اشتبهوا في تصرفاته خلال الحكم النازي في ألمانيا ، بل تبعوه الى أقاصي المعمورة وحاكموه ، و حملوا الحكومات الغربية على القبض عليه ، أو استرداده ومحاكمته . ولم يفكر حكام اسرائيل وزعماء الحركة الصهيونية لحظة في محاسبة أنفسهم على تصرفاتهم المناقضة لأحكام الميثاق ، واتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وقرارات لجنة حقوق الانسان ، ومجلس الأمن ، والجمعية العامة . ومعبارة اخرى لم يعيروا أى اهتمام لرأى المجموعة الدولية الممثلة في الأمم المتحدة ، بل قابلوه بالفطسة والازراء والتحدى . وان دل هذا على شيء فانما يدل على عنصرية الحركة الصهيونية وعدم حساسيتها تجاه الغير ، ووضع مقاييس لتصرفات الغير تختلف كلياً عن المقاييس التي تجيزها لنفسها . ولا شك في أن دعم بعض الدول الغربية لاسرائيل كان المشجع الأكبر لها على تجاهل قرارات الجمعية العامة ، ومجلس الأمن ، وتحدى المجموعة الدولية بكاملها ، وتوجيه الاهانات لها ، لا من جانب حكام اسرائيل فحسب بل أيضا عن طريق الكتاب والمحريين الصهيونيين في المجتمعات الغربية ؛ وعن طريق عمدة بلدية المدينة التي تستضيف الأمم المتحدة .

كانت اسرائيل في السابق تلبس قناع الساعي الى السلام والتعايش مع الشعب الفلسطيني شريطة تأمين سلامة حدودها . ولم يخف على الفلسطينيين ، الذين عاشوا مع اليهود المهاجرين الى فلسطين سنوات طويلة ، ان هذا القناع كان مستعاراً ، وان الهدف الحقيقي للحركة الصهيونية هو الاستيلاء على فلسطين بكاملها وتحويلها الى دولة يهودية خالصة خالية من سكانها العرب . وقد ثبتت صحة المخاوف الفلسطينية ، لا بالنسبة للجزء المغتصب من فلسطين قبل عام ١٩٦٧ ، بل أيضاً بالنسبة للأراضي التي احتلتها اسرائيل من ذلك العام وعده . وليس هدف اسرائيل السلام مع العرب ، فالسلام سيحد من تنفيذ مخطط الاستيلاء والتوسع . وليس هدف اسرائيل الاستيلاء فقط . ولا صلة بين الاستيلاء والتوسع ، وبين أمن اسرائيل ، فاسرائيل آمنة ، الى أبعد حدود الأمان ، على حدودها وأراضيها ، وهي وأصدقاؤها يعرفون ذلك حق المعرفة . لكن اسرائيل تنتحل حجة الأمان لتبرير أعمال الاستيطان والضم أمام سكانها وأمام العالم الخارجي . وقد تمثل هذا في التصريحات المتكررة من مناحيم بيغن وعصابته بأن اسرائيل لم تحتل أراضي الغير عام ١٩٦٧ ، بل حررت أراضيها من الاحتلال الأجنبي ، وقد أطلق على الضفة الغربية اسم يهودا والسامرة . وكرر مرارا تصريحاته بأن الضفة الغربية ، بما في ذلك القدس الشريف ، غير قابلة للتفاوض . وحين ابتدأ يلتمس انتقادات متزايدة في المجتمعات الغربية أرسل نداءً الى الصهاينة في تلك المجتمعات لشن حملة مركزة في القطاعين العام والخاص . ومن الأمثلة على ذلك اعلان نشرته صحيفة "النيويورك تايمز" بتاريخ ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ ، يتضمن نداءً مستجلاً الى الرئيس ريغان من يهود امريكا بمناسبة زيارة مناحيم بيغن . وبلغت النداء انتباه الرئيس ريغان الى ميدان عادلين لا يمكن مخالفتها ، وهما أن اسرائيل بكاملها هي ملك للشعب اليهودي بكامله ، وهبها الله له كتراث أبدي ، وان الأمن لاسرائيل وشعبها يعتمد الى حد كبير على منطقتي يهودا والسامرة . ولم يكن هذا النداء سوى محاولة تبرير الأمر الواقع ، الذي دأب بيغن وعصابته على تنفيذه في الضفة الغربية وفرة ، وورد وصفه بشيء من الاسهاب في تقرير لمراسل "النيويورك تايمز" داغيد شيلر بتاريخ

١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ . وأهم ما ورد في التقرير أن الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية قد وصل مرحلة أصبح من المعتاد معها معرفة الحدود الفاصلة بينها وبين إسرائيل ، وأن المستوطنات اليهودية في الأراضي العربية تعامل كما لو كانت جزءاً من إسرائيل . وذكر التقرير سبع طرق تستخدمها السلطات الإسرائيلية لسلب الأراضي العربية ، حتى أصبح ما استولت عليه حتى الآن يتراوح بين ٥٥ و ٦٥ في المائة من الضفة الغربية ، أو ما يتراوح بين ٧٩٧ ألف فدان و ٩٤٢ ألف فدان .

حين اعتمد مجلس الأمن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) كنا نعتقد بأن السلام سيعود الى الشرق الأوسط ، وأن عناصر الحل لقضية فلسطين قد وضعت في صيغة القرار ، الذي اشترط على إسرائيل الانسحاب من الأراضي المحتلة على أساس مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بقوة السلاح . غير أن إسرائيل قد بددت كل أمل في السلام حين رفضت التعاون مع ممثل الأمين العام غونار يارنغ ، وشارت بضم مدينة القدس ، وتنفيذ مخططاتها لاستيطان الضفة الغربية على أوسع نطاق ممكن ، وعدم تمكين مجلس الأمن من تنفيذ قراره رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) أو محاسبة إسرائيل على مخالفة ذلك القرار ، وعدم اتخاذ أحد قاء إسرائيل أية اجراءات لردعها . وكان العالم بأجمعه يدرك ما ذكره الرئيس السابق جيمي كارتر في مذكراته الحديثة النشر ، وهو أن حكومة إسرائيل المسترسلة في انشاء المستوطنات لا تملك النية على التخلي عن تلك المستوطنات في أي وقت . ولا يسعنا سوى التساؤل : كيف يمكن تحقيق سلام في الشرق الأوسط ما دامت إسرائيل تحمل باصرار على هدم وازالة كل قاعدة لازمة لبناء سلام قائم على الحق والعدل والشرعية ؟

لقد صدرت عدة مبادرات من جهات مختلفة لاجاد تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية ، غير أن إسرائيل كانت باستمرار ترفض تلك المبادرات وتضع العراقيل في طريقها . وآخر مبادرة ، البيان الذي صدر عن مؤتمر القمة العربي الثاني عشر ، المنعقد في مدينة ناس بالصنرب في الفترة من ٦ الى ٩ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ . ويتضمن هذا البيان ثمانية مبادئ لاجاد سلام قائم على العدل في منطقة الشرق الأوسط ، غير أن رد الفعل من إسرائيل لم يختلف عما كان عليه في السابق . وقد عودتنا إسرائيل في كل مرة على مقابلة كل مبادرة لتسوية القضية الفلسطينية بمضاعفة الاستيطان ، ومصاداة الأراضي العربية واجراءات القمع والارهاب في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشريف .

ولم يبق أمامنا سوى سبيل واحد ، وهو تذكير إسرائيل وأصدقائها وموئيد يها ، أن انتهاج أسلوب الاستيلاء والبطش وتحدي الشرعية الدولية محفوف بمخاطر جسيمة ، ولن يسبغ الشرعية على مكاسب إسرائيل المؤقتة ، مهما طال الزمن ، بل سيؤدي ذلك حتما إلى مضاعفة المقاومة الفلسطينية والعربية في كامل منطقة الشرق الأوسط ، ويقوض استقرارها ، ويهرق مواردها ويجلب الدمار إلى شعوبها بما في ذلك الشعب الإسرائيلي . ولا زلنا نأمل في أن يبدل المجتمع الدولي ، وخاصة الدول التي تدعم إسرائيل ، كل مجهود ممكن للحد من الجشع الإسرائيلي ، ولحمل إسرائيل على الاعتراف بالشعب الفلسطيني ، وحقه في تقرير مصيره واختيار الحكم الذي يريده بحرية تامة ، وفقا لأحكام الميثاق .

السيد روا كوري (كوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان المجتمع الدولي الذي شهد على مدى حوالي ٣٥ عاما ، السلسلة الطويلة من الجرائم التي ارتكبتها دولة اسرائيل الصهيونية ضد الشعبين العربي والفلسطيني ، قد آثارت لديه أحداث أعمالها البشعة سخنطاً شديداً .

فبعد بضعة شهور من الضم المفترس لمرتفعات الجولان السورية بدأ الحدوان الوحشي ضد لبنان بهدف معلن هو اباداة الشعب الفلسطيني ، وقتل قادته ، والقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

ومنذ حزيران /يونيه الماضي ، وانتهاكا لجميع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي يبقي الجيش الاسرائيلي قواته المحتلة في لبنان ، مدمرة القرى والمدن ومرتكبة أشنع الجرائم ضد اللاجئين الفلسطينيين .

ان الضمير العالمي لا يمكن أن ينسى أبداً أو يسامح عطية الابادة التي جرت منذ أسابيع قليلة مضت ضد آلاف الفلسطينيين من الأطفال والشباب والنساء والمسنين العزل في مخيمي صبرا وشاتيلا في بيروت ؛ هذه العملية لا يعادل وحشيتها سوى البربرية النازية . لقد أظهرت السلطات الصهيونية مرة اخرى قسوتها العنصرية وازدراءها التام لأقدس القيم الانسانية .

ان مذابح صبرا وشاتيلا ليست بالطبع عناصر جديدة في السلسلة المشؤومة من الاعتداءات التي ارتكبتها الارهابيون الاسرائيليون ضد الشعب الفلسطيني . ان العالم يذكر بهلع مذابح المدنيين الفلسطينيين في دير ياسين في عام ١٩٤٨ وفي قبية في عام ١٩٥٣ ، وفي كفر قاسم في عام ١٩٥٦ وفي تل الزعتر في عام ١٩٧٦ باعتبارها آثارا رهيبية لسلوكتهم الوحشي .

ولكن أعمال الابادة التي ارتكبت ضد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ، ولا سيما النساء والأطفال والمسنين في صبرا وشاتيلا ، قد تجاوزت بكثير جميع الجرائم التي ارتكبت من قبل .

ان الدماء البريئة التي أريققت في مخيمي الفلسطينيين في بيروت ستبقى دائما وخزة في ضمير السيد بيفن وأتباعه النازيين الصهاينة وفي ضمير حكومة الولايات المتحدة ، ومؤيديتهم الرئيسية وصد يقتهم الحميمة .

كلنا يعلم أن قوات الغزو الصهيونية لم تجرؤ على دخول بيروت الغربية طالما كانت قوات المقاومة الفلسطينية البطولية تدافع عنها مع الحركة الوطنية اللبنانية .

وكلنا يعلم أيضا أن حكومة الولايات المتحدة وبعد أن شلت قدرة مجلس الأمن مرة أخرى ، باستخدامها حق النقض ، تعهدت بضمان أمن السكان المدنيين الفلسطينيين الباقين في بيروت بعد مغادرة أفراد منظمة التحرير الفلسطينية كجزء من الاتفاق الذي تم التفاوض بشأنه مع مبعوث واشنطن . وهكذا ، تقع على الولايات المتحدة مسؤولية مزدوجة عن أعمال الإبادة المرتكبة ضد اللاجئين الفلسطينيين لأنها أولا ، منعت مجلس الأمن من إرسال قوات الأمم المتحدة الى بيروت ومن اتخاذ تدابير ملائمة ضد اسرائيل وفقا لميثاق المنظمة ؛ وثانيا ، خرقت الاتفاق الذي توصلت اليه بتيسيرها دخول القوات الصهيونية الى بيروت الغربية والى مخيمي اللاجئين عن طريق سحب القوة المتعددة الجنسية قبل اسبوعين من التاريخ المتفق عليه .

ان هذا التواطؤ بين الامبريالية والسلطات الصهيونية في تل أبيب ، والتأييد السياسي والديبلوماسي والاقتصادي والعسكري اللامحدود الذي تمنحه الولايات المتحدة لاسرائيل في اطار التحالف الاستراتيجي ضد الشعوب العربية ، قد أدانتها بلدان عدم الانحياز في كل من الاجتماع الطارئ لمكتب التنسيق الذي انعقد في نيوسيا ، قبرص ، في تموز/يوليه من هذا العام ، ومؤخرا وزراء خارجية هذه البلدان الذين شاركوا في أعمال الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة .

ورغم القرارات العديدة التي اتخذها مجلس الأمن هذا العام ، ورغم القرارات ذات الصلة التي صدرت عن الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة للجمعية العامة بشأن قضية فلسطين والتي طالبت بانسحاب اسرائيل الفوري وغير المشروط من الأراضي اللبنانية ، فان قوات الغزو الصهيونية لا تزال تتحدى المجتمع الدولي دون عقاب ، وتواصل بتعننت احتلالها للبنان وتسمى الى فرض شروطها التي تحد من سيادة واستقلال تلك الدولة غير المنحازة .

وكأنما كان هذا غير كاف ، أعلنت السلطات الاسرائيلية وسط المعارضة العالمية عن نيتها في زيادة عدد المستوطنات في الأراضي المحتلة ، بينما كفت سياستها القمعية ضد السكان العرب وسلبتهم مواردهم الطبيعية ، بحرمانهم من ارضهم وموارد المياه .

لذلك، أصبحت، دون شك، المطالبة بانسحاب إسرائيل غير المشروط من لبنان وممن الضفة الغربية، بما في ذلك القدس، ومن غزة ومن مرتفعات الجولان السورية أمراً أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

إن خطط الضم التي تتبعها عمارة مناحيم بينغن وحلفاؤها في الولايات المتحدة، مالمها الفشل ولن تفضي إلا إلى مزيد من إراقة الدماء، معرضة للخطر السلم والأمن في الشرق الأوسط والعالم قاطبة.

لقد أوضح التاريخ أنه ما من شيء وما من شخص يمكنه أن يقهر شعب قرر النضال إلى الرمق الأخير من أجل تحقيق حريته واستقلاله؛ وأفضل مثال على ذلك يتمثل في الشعب الفيتنامي. هذا هو الحال بالنسبة للشعب الفلسطيني البطل.

إن كوما، مع بقية المجتمع الدولي، ولا سيما بلدان عدم الانحياز والبلدان المحبة للسلم والعدالة، لن تألوا جهداً من أجل وضع حد للسياسة الاجرامية التي تتبعها حكومة إسرائيل وحلفاؤها الامبراليون ومن أجل التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم للنزاع في الشرق الأوسط وللقضية الأساسية في هذا النزاع، وهي قضية فلسطين. مثل هذا الحل لا يمكن التوصل إليه دون أن تشارك على قدم المساواة، منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ودون أن يقوم على أساس انسحاب إسرائيل غير المشروط من لبنان ومن جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، وعلى أساس ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في العودة وحقه في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة في فلسطين.

السيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة

أخرى تجد الجمعية العامة أن عليها أن تعالج مشكلة طحة بقيت مدرجة على جدول أعمال المنظمة لأكثر من ثلاثة عقود ، كرس لها هذه السنة وحدها أربعة اجتماعات للدورة الاستثنائية الطارئة السابعة . وتكتسي الحاجة الى ايجاد حل عادل لقضية فلسطين ، جوهر الصراع في الشرق الأوسط ، الحاحاً شديداً أكثر من أي وقت مضى . ان العدوان الفاشم على لبنان وحلقة الابداء الجماعية التي شنتها اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني تجعلان المطالبة بحل عادل ودائم لقضية فلسطين أمراً محتماً .

ان التقتيل الوحشي لآلاف الفلسطينيين واللبنانيين ، والمذبحتين الديمويتين في مخيمسي اللاجئين الفلسطينيين ، والآلام التي لا حد لها التي أوقعت بالشعب الفلسطيني تثبت بوضوح مرة أخرى أن أولئك الذين في الدوائر الحاكمة في اسرائيل يحاولون حل قضية فلسطين بآباداة الشعب الفلسطيني . ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية حكومة وشعباً أدانت بصورة قاطعة العدوان الاسرائيلي على لبنان والجرائم التي ارتكبت ضد الشعب الفلسطيني . ان اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الألماني الموحد أكدت مجدداً في دورتها الخامسة في الأسبوع الماضي أن الجمهورية الديمقراطية الألمانية تتضامن بقوة بالشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية مثله الشرعي .

لقد دللت الحرب العدوانية الاسرائيلية الأخيرة بوضوح خطورة التواطؤ بين الدبلوماسيين دعابة المجابهة والتفوق العسكري وبين شركائهم الاقليميين . لا يمكن لأي شخص أن يغفل حقيقة أن الذي مكن اسرائيل من تنفيذ سياستها الاجرامية القائمة على العدوان والابادة وشجعها على ذلك هو المساعدة الهائلة السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تلقتها من الولايات المتحدة .

ومما لا يقبل الجدل أن الجرائم التي ارتكبتها الحكام الاسرائيليون في لبنان تعد نتيجة مباشرة لسياسة الصفقات المنفصلة وما يسمى التحالف الاستراتيجي بين اسرائيل والولايات المتحدة . وقد أثبتت الأحداث مرة أخرى أن طريق الصفقات المنفصلة لا يمكن أن تؤدي الى حل أي من المشاكل الأساسية لمشكلة الشرق الأوسط . وليس بإمكان ما يسمى محادثات الحكم الذاتي ولا المبادرات التي توضع بهدف احياء المفهوم البالي للصفقات المنفصلة أن تحجب حقيقة أنها ترمي الى انكار الدائم لحقوق الشعب العربي الفلسطيني غير القابلة للتصرف . ان مثل هذه السياسة انما تسعى الى الضم النهائي للأراضي الفلسطينية المحتلة بصورة غير مشروعة واستيطانها .

لا يمكن أن نتحمل أكثر من ذلك أن تصعد إسرائيل سياستها الخطيرة القائمة على العدوان والضم ورفضها بازدياد ما يطالب به العالم من اقرار الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني .

ويؤيد وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية لذلك مطالبة العديد من الدول أن يفرض مجلس الأمن الجزاءات على إسرائيل حسبما يقتضيه الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، من أجل اجبار المعتدى على وقف أعمال الحرب وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين .

ولقد فشلت خطط حكام إسرائيل وحلفائهم الاستراتيجيين بعيدة المدى باصطدامها بالمقاومة البطولية لمنظمة التحرير الفلسطينية والوطنيين اللبنانيين ، وكذلك باحتجاجات الرأي العام العالمي . انهم لم يحققوا هدفهم الرئيسي المتمثل في القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية ، بصفتها المشكل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، كما أخفقوا في رفع قضية فلسطين من جدول الأعمال وفي القضاء على الايمان الراسخ للشعب الفلسطيني في عدالة قضيته .

لقد ازداد النفوذ الدولي لمنظمة التحرير الفلسطينية أهمية اليوم أكثر مما مضى ، كما ازداد أيضا الوعي بأن السلم الشامل والعاقل والدائم لا يمكن أن يستتب في الشرق الأوسط دون ممارسة الشعب العربي الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

وفي ضوء سياسة إسرائيل وحلفائها الامبرياليين التي تهدد السلم ، حان الوقت ، في رأي الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، لبذل جهود متضافرة لحل قضية فلسطين ولضمان السلام الشامل والعاقل والدائم في الشرق الأوسط .

وفي الرسالة التي وجهها السيد اريك هونيكر ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي الألماني الموحد ورئيس مجلس الدولة في الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الى السيد بيريز دي كوبيار ، الأمين العام للأمم المتحدة ، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ، أكد فيها على أن :

" دافعت الجمهورية الديمقراطية الألمانية لسنوات عديدة دفاعا قويا عن الحل العادل والشامل والدائم لمشكلة الشرق الأوسط . وتجدد مطالبتها بانسحاب إسرائيل الفوري والكامل وغير المشروط من لبنان ومن جميع الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ ، وكذلك بالاعتراف بحقوق الشعب العربي الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، بما فيها حقه في اقامة دولة مستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

"ويمكن لمؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط تشترك فيه جميع الأطراف المهمة أن يمهّد الطريق لذلك . لهذا تؤيد الجمهورية الديمقراطية الألمانية مقترح النقاط الست الذي قدمه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ بغية التوصل الى تسوية سليمة دائمة في الشرق الأوسط ، وتشيد بالعزيمة التي أبدتها الدول العربية في مؤتمر فاس من بذل الجهود الجماعية للتوصل الى حل عادل للصراع في الشرق الأوسط .

"ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية ستستمر في تضامنها الصامد والفعال مع الشعب الفلسطيني في تجاربه المريرة ، ومع منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي " .

وستستمر الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، بصفتها عضوا في اللجنة المعنية لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، واللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الذي سيعقد في باريس في الفترة من ١٦ الى ٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٣ ، في العمل بنشاط في المستقبل أيضا دافعا عن قضية الشعب الفلسطيني العادلة .

السيد لينغ كينغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : سببت التطورات التي وقعت فيما يتعلق بقضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط في مجموعها قلقا عميقا بين الحكومات والشعوب منذ أن بحثت الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين مشكلة فلسطين . ان السلطات الاسرائيلية ، بعد أن استخفت بقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة ، وبعد أن وطئت بأقدامها مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمعايير الأساسية للقانون الدولي ، استمرت في ارتكاب الجرائم الخطيرة ضد الشعب الفلسطيني والشعب العربي خلال العام الماضي . وتتعاطف الصين حكومة وشعبا تعاطفا عميقا من أجل الضحايا من الفلسطينيين واللبنانيين والعرب الآخرين ، وتدين بشدة الهجمات العدوانية التي تشنها السلطات الاسرائيلية وتعرب عن استيائها الشديد منها .

وفي العاشرة من كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ ، اعتمدت الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين قراراً بشأن قضية فلسطين تطالب فيه رسمياً بانسحاب إسرائيل التام وغير المشروط من الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية التي احتلتها منذ حزيران / يونيو ١٩٦٧ بما في ذلك القدس . ولكن لم ترض على ذلك أربعة أيام ، حتى سنت إسرائيل ما يطلق عليه قانون مرتفعات الجولان من الكنيست في ١٤ من كانون الأول / ديسمبر ، وموجبه قررت سلطات إسرائيل تطبيق القوانين الاسرائيلية ، وفرض ولايتها وادارتها على مرتفعات الجولان ، وذلك في محاولة لضم ذلك الجزء غير القابل للتصرف من الأراضي السورية على نحو دائم . وقد تبع ذلك سلسلة من الهجمات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي القدس ، والقاء القبض على الفلسطينيين وطردهم وقمعهم وقتلهم بل والهجوم على المسجد الأقصى وإطلاق الرصاص على المصلين في حرمة الشريف .

وفي اغفال تام لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب ، فان السلطات الاسرائيلية حلت المجلس البلدي المنتخب في البيرة وطردت العمدة المنتخبين في رام الله ونابلس . وقد صدرت من اقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة ومن ثم ، فقد غيرت الطابع المادي والديموغرافي والوضع القانوني وذلك من أجل دعم احتلال الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة .

ومما أثار استياء الجميع ، لاسيما بعد قذفها العمدي والعشوائي لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين في جنوب لبنان في نيسان / ابريل وأيار / مايو الماضيين ، فان السلطات الاسرائيلية أرسلت في صيف قواتها البرية والبحرية والجوية لشن غزو شامل على لبنان وذلك في أوائل حزيران / يونيو من هذا العام ، واحتلت مناطق شاسعة من أراضي جنوب لبنان ووسطه ، وتغلغلت في عاصمته بيروت . وبعد أن قامت قواتها المعتدية بتطويق كبير وحملة اباداة ضد القوات المسلحة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، فان السلطات الاسرائيلية قد خططت مذبحه المدنيين الفلسطينيين الأبرياء العزل بما في ذلك النساء والسنين والأطفال الصغار في شاتيلا وصبرا وهي مذبحه صدمت العالم أجمع .

ومثل هذا الأسلوب الضار في شن العدوان والتوسع من جانب السلطات الاسرائيلية ، لا يتنافى مع الحق والعدل فحسب ، بل انه قد زاد الى حد خطير من التوتر في الشرق الأوسط .

ان المجتمع الدولي يشعر بقلق بالغ ازاء التطورات في مشكلة فلسطين وفي الموقف في الشرق الأوسط ككل . وفي شباط / فبراير الماضي ، فان الدورة الاستثنائية التاسعة للجمعية العامة قد انعقدت وتبعتها اجتماعات أربعة للدورة الاستثنائية السابعة المستأنفة . ان ممثلي العديد من الدول قد

شجبا جرائم اسرائيل العدوانية والتوسعية ، وأكدوا من جديد أن شعب فلسطين له الحق في ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، وحقه في اقامة دولة له ، وعارضوا بشدة وشجبا الأعمال العدوانية والتوسعية التي تقوم بها اسرائيل ، يطالبوا بالانسحاب الفوري وغير المشروط لجميع القوات المعتدية الاسرائيلية من الأراضي اللبنانية . كل هذه البيانات والقرارات التي اعتمدها هاتان الدورتان والتي أعربت عن المطلب العادل للمجتمع الدولي قد عكست رغبة شديدة لدى شعوب العالم من أجل ايجاد حل شامل مبكر وعادل لقضية فلسطين والشرق الأوسط .

ان مشكلة فلسطين كانت دائما لب مشكلة الشرق الأوسط ، ولا يمكن أن يحل سلام أو استقرار في الشرق الأوسط الا باستعادة شعب فلسطين لحقوقه الوطنية المشروعة وتحقيق حل عادل لقضية فلسطين . وعبر فترة طويلة من الزمن ، فان شعب فلسطين تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وهي ممثلة الشرعي الوحيد ، قاتل ضد عدوان اسرائيل وذلك دفاعا عن حقوقه الوطنية . لقد سجل انتصارات هامة عسكرية وسياسية ودبلوماسية ، واكتسب الاعجاب الخالص من جميع شعوب العالم .

وانا أخذت في الاعتبار جميع المصالح ، فان منظمة التحرير الفلسطينية قد أسهمت في الحل السلمي للأزمة الأخيرة في لبنان التي نجمت عن غزو اسرائيل الشامل . ومن ثم ، فانها قوضت مخطط التوسعيين الاسرائيليين الذي يهدف الى القضاء على القوات المسلحة لمنظمة التحرير الفلسطينية بضرعة واحدة . ان التفاني والروح المعنوية العالية التي أظهرها المقاتلون الفلسطينيون في نضالهم الأخير ضد العدوان ، هما دليل حي على أن قضية فلسطين لن تقهر . ورغم كل ما يلوح من عقبات وصعاب ، فان فلسطين سوف تحقق تحررها القومي في نهاية المطاف .

وفي الآونة الراهنة ، فان الموقف في الشرق الأوسط جد خطير . ان منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية قد بذلت جهودا ايجابية من أجل تسوية مشكلة فلسطين والشرق الأوسط ككل . ان خطة النقاط الثمانية التي قدمها مؤتمر القمة العربي في أيلول / سبتمبر الماضي في فاس قد أتاحت أساسا سليما من أجل حل عادل ومنصف لمشكلة فلسطين والشرق الأوسط ومن ثم ، فقد استرعت اهتماما عاما من المجتمع الدولي .

ولكن السلطات الاسرائيلية ما تزال تتسك في صلف بمنهجها العدواني والتوسعي . انها ترفض الاعتراف بالحقوق القومية للفلسطينيين ، كما ترفض الخطة العربية ذات النقاط الثمانية . وكذريعة لرفض انسحاب قواتها من لبنان ، فانها تقدمت بشروط مثل الرقابة على المياه والمجال الجوي للاقليم اللبناني

واقامة محطة رادار على جبل باروك في جنوب بيروت وفتح أسواق لبنان للسلع الاسرائيلية ، وهي شروط لا يمكن أن تقبلها بأية حال دولة ذات سيادة . ان مثل هذه الأمور التي تدل على الهيمنة الاقليمية من السلطات الاسرائيلية قد قولت بشجب شديد من الرأي العام العالمي ومن ممثلي الدول المختلفة في الأمم المتحدة .

ان جراءة اسرائيل في غزو لبنان ، في انتهاك صارخ لسلامة أراضي دولة ذات سيادة ، واصرارها المتعدنت على منهج العدوان والتوسع ، يعزى الى تواطؤ الولايات المتحدة معها وحمايتها وتأييدها لها . ان الولايات المتحدة لم تمد اسرائيل بالدعم العسكري القوي فحسب ، بل بذلت قصارى جهودها لحمايتها دبلوماسيا . ومن ثم ، فان الولايات المتحدة مسؤولة مسؤولية كاملة عن العواقب الوخيمة التي ترتبت على غزو اسرائيل للبنان وتدهور الموقف في الشرق الأوسط . ان المجتمع الدولي ينتظر ليعرف الموقف الذي سوف تتخذه الولايات المتحدة فيما يتعلق بالمطالب الشائنة التي تقدمت بها اسرائيل ، وما اذا كانت هناك نية خالصة من جانبها للسعي الى تسوية عادلة في الشرق الأوسط .

ان قضية فلسطين والشرق الأوسط مضي عليها أكثر من ثلاثة عقود . ان حلا شاملا وعادلا ودائما لهذه القضية لا يحتمل أى تأخير . ان لب الموضوع هو استعادة شعب فلسطين لحقوقه الوطنية المشروعة ، والخطوة الأولى نحو تخفيف التوتر في المنطقة هي الانسحاب الفوري والشامل وغير المشروط للقوات الاسرائيلية من لبنان .

وهي تحقيق حل عادل شامل لمسألة الشرق الأوسط من الضروري أن تقوم اسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضي العربية التي احتلتها منذ ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، وأن يستعيد شعب فلسطين حقوقه المشروعة ، بما فيها حقه في تقرير مصيره الوطني وفي العودة الى دياره وفي اقامة دولة له ، وأن يكون لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين ، الحق في المشاركة في المفاوضات التي تتعلق بالسلم في الشرق الأوسط ، وأن تتمتع جميع بلدان المنطقة بالسلم وحقوقها في الوجود . اننا مقتنعون بأنه طالما عزز شعب فلسطين والشعوب العربية من وحدتها وأصررت على نضالها ، فسوف تحقق الانتصار الأخير لا محالة . وانطلاقاً من موقفنا الدائم الجدي سوف تؤيد حكومة الصين وشعبها بلا هوادة القضية العادلة للشعب الفلسطيني وللشعوب العربية وسوف تنضم الى جميع الحكومات والشعوب المحبة للسلم والعدالة سعياً للتمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وللتوصل الى سوية عادلة معقولة لمسألة الشرق الأوسط وللحفاظ على السلام في ذلك الجزء من العالم .

السيد ألتاس (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اجتمعت هذه الجمعية

الاولى عن أربع مرات خلال هذا العام وحده لتناول قضية فلسطين بأن عقدت من جديد الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة في نيسان /ابريل وحزيران /يونيه وآب /اغسطس وأيلول /سبتمبر . قد اتخذت هذه الاجراءات غير العادية رداً على التطورات التي جرت في الأراضي المحتلة وفي لبنان وهي التطورات التي جعلت المنطقة قريبة على نحو خطير من شفا حرب شاملة . وكما جرى في الماضي ، أثار عدوان اسرائيل غير المبرر والفظائع التي ارتكبتها الادانة العالمية واستهجان هذه المنظمة . ان جميع التطورات المأساوية في الأراضي المحتلة ولبنان هي نتيجة مباشرة للسياسات العدوانية لاسرائيل التي تستهدف في نهاية المطاف تصفية قضية فلسطين . يوضح ذلك مرة أخرى حقيقة أن لب لنزاع في الشرق الأوسط هو استمرار انكار حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف . ومن ثم ، يرى فد بلادي أن البند قيد البحث ألا وهو " قضية فلسطين " ذو أولوية وينبغي أن تحل هذه القضية أولاً اذا أردنا أن يكون هناك أي أمل في احراز التقدم في مجال اعادة السلام في المنطقة .

عقدت الاجتماعات الثلاثة الأخيرة للدورة الطارئة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة رداً على ذلك الغزو الشامل الذي شنته اسرائيل على لبنان ، وهو الغزو الذي جرى التخطيط له دون شك على نحو محكم سلفاً وذلك بهدف معلن هو تحقيق حل نهائي لقضية فلسطين باستخدام القوة العسكرية ضد

أهداف عشوائية بما فيها المدنيون . من الأهمية بمكان أن تشير الى أن هذه الدورات الثلاث قد أكدت من جديد ، على نحو يكاد يكون اجماعيا ، الاقتناع الذي عبرت عنه هذه المنظمة من قبل بأن قضية فلسطين تكمن في لب النزاع ، ودعت مجلس الأمن للنظر في الطرق والوسائل العملية لضمان امتثال اسرائيل لمطالب المجتمع الدولي .

وحتى قبل ذلك الغزو الشامل غير المستقر الذي تعرض له لبنان ، اعتمد مجلس الأمن قرارا يدعو الى الوقف الفوري للأعمال العدائية . وكانت استجابة اسرائيل المعهودة ارسال قواتها لغزولبنان مما دعا مجلس الأمن الى اعتماد سلسلة من القرارات تغطي جميع نواحي العدوان . لقد طالبت هذه القرارات - بين أمور أخرى - بالانسحاب الفوري للجيش الاسرائيلي الى الحدود الدولية المعترف بها . ولكن عدم قدرة مجلس الأمن على تنفيذ تلك القرارات التي اعتمدت بالا جماع أدت الى موقف نجد فيه أن اسرائيل لا تزال - بعد ستة أشهر من الغزو - تواصل احتلال مناطق شاسعة من الأراضي اللبنانية . وخلال هذه الشهور الستة ، تعرض اللاجئون الفلسطينيون في لبنان للهجوم الخالي من الرحمة بما في ذلك القتل الجماعي العمد . ينبغي أن نؤكد أن ذلك كله قد جرى رغم الاحترام الشديد من جانب منظمة التحرير الفلسطينية لجميع قرارات مجلس الأمن من الآتفة الذكر .

ازاء هذه الخلفية ، فإن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، ولدى عضو فيها ، قد وضعت تقريرها بشأن محنة الشعب الفلسطيني المتزايدة سوء . كما يوضح التقرير ، فما من وقت في الماضي قد شهد تعرض الفلسطينيين على هذا النحو لمثل هذا القتل والقمع الوحشي . وبينما يستمر التدمير في لبنان ، يواجه سكان الأراضي المحتلة قمعاً مكثفاً . وعبر العام الماضي ، كان على هؤلاء السكان أن يتحملوا اقامة عدد أكبر من المستوطنات غير الشرعية وضم مرتفعات الجولان واغلاق المدارس وحل المجالس البلدية وطرد رؤساء البلديات المنتخبين والقاء القبض الجماعي على السكان ، والقتل الوحشي في أماكن العبادة الاسلامية وغيرها وفرض ما يطلق عليه روابط القرى كجزء من الادارة المدنية الجديدة . موجز القول ، ان أعمال التخويف والارهاب الصارخة التي تقوم بها اسرائيل والتي تقترن بفرض نظام قانوني جديد تشكل دون شك خطرا فعليا هو أن الأراضي المحتلة سوف يجرى ضمها ، وأن السكان العرب سوف يتعرضون للنفي أو للعيش في ظروف غير محتلة .

ان النتيجة الوحيدة التي لا مرا فيها والتي يمكن استخلاصها من محاولة اسرائيل تدمير منظمة التحرير الفلسطينية ماديا في لبنان هي أنه رغم الخسائر الكبيرة في الأرواح برزت منظمة التحرير الفلسطينية

أكثر تصميماً على احراز النصر لقضيتها . ان قدرة تحمل مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية لبطش الجهاز العسكري الاسرائيلي كله تثبت أن قوة السلاح لا يمكن أن تخضع نضالهم العادل من أجل وطن مستقل . ما برحت حكومتي تعتقد بأنه لا يمكن تحقيق التسوية الشاملة التي تضمن السلام في المنطقه بدون حل القضية الفلسطينية . ان أية مفاوضات تؤدي الى مثل هذه التسوية ينبغي أن تقوم على أساس المشاركة على قدم المساواة لجميع الأطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية . ومن ثم ، نوكد من جديد نداءنا بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في الاستقلال والسيادة بالممارسة التامة لهذه الحقوق . وفي هذا الصدد ، ترحب اندونيسيا بتوصية اللجنة المعنية بفلسطين التي تدعو الى عقد مؤتمر دولي لفلسطين في وقت مبكر كما ورد في تقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر . ان وفد بلادى مقتنع بأن عقد مثل هذا المؤتمر ومشاركة الدول الأعضاء على أوسع نطاق ممكن فيه يمكن أن يفضي الى انطلاقة في ذلك السعى الطويل الشاق من أجل ايجاد تدابير فعالة تمكّن شعب فلسطين من الحصول في سلام على حقوقه وممارستها . وسوف يسهل ذلك الى حد كبير تحقيق حل شامل للنزاع في الشرق الأوسط ككل .

وختاماً ، في ظل الظروف غير المحتملة وتدابير القمع التي يتعرض لها الفلسطينيون لا يتوقع المجتمع الدولي منهم أن يظلوا الى ما لا نهاية ينتظرون من هذه المنظمة أن تعتمد تدابير ملزمة يمكن أن تؤدي الى تسوية عادلة سلمية . واليوم أكثر من أي وقت مضى ، يقف العالم متحداً في تأييده لقضية فلسطين ومن ثم فلقد آن الأوان لترجمة هذا التصميم الى عمل محدد . وعلى هذا النحو ، تستطيع هذه المنظمة أن تجلب العدالة والحرية لشعب فلسطين الذي طالت معاناته ، وأن تهدد تلك المخاطر الكبيرة التي تهدد السلم والأمن الدوليين .

السيد غلوب (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : زهاء ثلاثة عقود ونحن نطالب ونؤيد ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير وتحقيق الاستقلال الوطني واقامة دولته . ان هذه المسألة هي صميم أزمة الشرق الأوسط التي لها آثار دولية نظراً لخطورتها وما تمثله من تهديد للسلم .

هناك توافق آراء ثابت في المجتمع الدولي بأن السلم في الشرق الأوسط لا يمكن أن يقوم على أساس انكار وجود شعب بأكمه - انكار وجود الشعب الفلسطيني . ان استخدام ترسانات الأسلحة الحديثة المثيرة للربح ضد الشعب الفلسطيني الشجاع يجب أن يتوقف الى الأبد . ان مثل هذه الأهداف ومثل هذه الوسائل المعروفة جيداً منذ عصور الاستعمار ، قد أدانتها منذ وقت طويل شعوب العالم المحبة للحرية ، ورفضها ميثاق الأمم المتحدة .

ان محاولات اسرائيل المستمرة لحل قضية فلسطين عن طريق الحرب والارهاب ، تشكل تهديداً لأمن الشعوب والبلدان في الشرق الأوسط وفي العالم كله . وارتكاب اسرائيل للعدوان الصارخ والتوسع المستمر ضد جيرانها ، هما دليل على خطورة الوضع في هذه المنطقة .

ان اسرائيل ، باستخدامها القوة وتدخّلها العسكري بمختلف أشكاله في الشؤون الداخلية للبلدان المستقلة ، انما تحاول أن تفرض نفسها كحكم للعلاقات في كل المنطقة . ان مثل هذا السلوك انما يدل على أن هدف اسرائيل الأساسي ليس أمنها هي ، بل السيطرة على الشعوب والبلدان في المنطقة .

وانكار حق تقرير المصير والاستقلال ، والتنمية الاجتماعية والوطنية الحرة للشعب الفلسطيني ، فان اسرائيل قد انتهكت القواعد الأساسية للسلوك الدولي الذي يقوم على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي .

ان السياسة التوسعية العدوانية انما تشكل عقبة في طريق الحل السلمي لأزمة الشرق الأوسط . ومع ذلك ، نحن نعتقد أن التطلعات من أجل الحرية والاستقلال والسلم ، يمكن - وينبغي أن تترجم الى ممارسة .

ورغم الآلام التي عاناها الشعب الفلسطيني فانه لم يتخل عن عزمه في تحقيق حريته والحفاظ على هويته الوطنية والثقافية . ان حب الحرية والعزم الصادق للشعب الفلسطيني قد جعلنا من ممارسة حق تقرير المصير والاستقلال ، مسؤولية ذات أولوية عليا بالنسبة للأمم المتحدة ، والتزاماً على المجتمع الدولي كله .

لقد ضرب الشعب الفلسطيني بكفاحه مثلاً رائعاً للجميع ، بأن شعباً يكافح من أجل الحرية وتقرير المصير والاستقلال ، لن يكون - ولا يمكن أن يكون وحده . ان الماضي ، والحاضر ، قد دللا على أن الذين يقاتلون من أجل الحرية أقوى من الذين يفرضون السيطرة .

ان التطلع الى الحرية والعزم الصادق للشعب الفلسطيني على تحقيق أهدافه العادلة ، يشكلان مساندة قوية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تلعب ، بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، دوراً تاريخياً وتحظى بتأييد كامل من جانب الشعب الفلسطيني .

ان ممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني هي - قبل كل شيء - مسألة سياسية تتعلق بحق شعب خاضع للسيطرة الأجنبية في تقرير مصيره واقامة دولته . انها أيضاً مشكلة أخلاقية وإنسانية ، حيث أننا قد شهدنا الاعتداء الصارخ على الحقوق الانسانية للفلسطينيين كسحب وكأفراد . ان العدوان ضد لبنان ولاسيما المذبحة التي جرت في معسرى صبرا وشاتيلا الفلسطينيين ، والاضطهاد اليومي للسكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ، يوضحان أن الشعب الفلسطيني ينكر عليه الحق في البقاء ينبغي على المرء أن يتذكر أنه منذ ١٩٤٧ توضح الأمم المتحدة السبل لحل قضية فلسطين وارساء أسس السلم والأمن في المنطقة . ومع ذلك ، حاولت اسرائيل باستمرار تخيير الخريطة السياسية والديموغرافية والوطنية للمنطقة كلها ، تحقيقاً لتطلعاتها التوسعية .

وعن طريق سياسة الأمر الواقع ، فان اسرائيل مستمرة في محاولة الضم النهائي لجميع الأراضي العربية المحتلة . انها تنتهك الحقوق الرئيسية والحريات الأساسية للشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة ، وتواصل سياسة الاضطهاد في الضفة الغربية وفي قطاع غزة وفي مرتفعات الجولان السورية ، وتواصل بناء المستعمرات وتغيير النظام القانوني والاداري في تلك الأراضي . انها تواصل اضطهاد العمدة المنتخبين بصفة مشروعة عليهم حقهم في اعتبار أنفسهم فلسطينيين .

بالنسبة لأزمة الشرق الأوسط وكذلك أية أزمة دولية أخرى ، تؤيد يوغوسلافيا الشعوب والبلدان التي تعارض القوة والعدوان وفرض الارادة الأجنبية . ان تجربتنا الخاصة وتاريخنا يقنعنا بأنه لا يمكن أن تكون هناك حرية مالم يتمتع بها الجميع . ذلك هو السبب الذي من أجله نطالب بالحرية والاستقلال للشعب الفلسطيني .

أثناء الاجتماع الأخير بين بيتر ستامبوليك رئيس مجلس الرئاسة لجمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية وياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، أشير الى أن قضية فلسطين تشكل جوهر مشكلة

الشرق الأوسط ، وأنه لا يمكن أن يكون هناك سلم مالم تحل هذه القضية . لقد أعاد الرئيسان التأكيد على أن المجتمع الدولي لا ينبغي أن يؤجل ، أكثر من ذلك ، الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي إقامة دولته ومنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثله الشرعي الوحيد .

ان يوغوسلافيا مع بلدان عدم الانحياز الأخرى ، تنادى دائما بممارسة جميع الشعوب للحقوق المشروعة في الاستقلال . ان هذا هو أحد الجادئ الأساسية لسياسة عدم الانحياز والذي ينطبق تماما على الشعب الفلسطيني .

هذا الجداً أعيد تأكيده في الاجتماع الوزاري غير العادي لمكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز الذي عقد في نيقوسيا بقبرص من ١٥ الى ١٧ تموز/يوليه ١٩٨٢ أثناء العدوان الاسرائيلي الأخير ضد لبنان . ولقد أدينت بشدة محاولات اسرائيل للقضاء على الشعب الفلسطيني ، كما أن بلدان عدم الانحياز قد أشارت الى أن العدوان الاسرائيلي على لبنان والبلدان العربية المجاورة ، يعد انتهاكا للقواعد الأساسية للقانون الدولي ، ولمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، بالاضافة الى القيم والقواعد الأساسية للسلوك الدولي .

ان النتائج التي خلص اليها الاجتماع الوزاري المعقود في نيقوسيا تعكس تماما استمرارية موقف بلدان عدم الانحياز الذي يركز على أن سلما عادلا ودائما في الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه الا عن طريق تسوية شاملة تضمن انسحابا اسرائيليا كاملا وغير مشروط من الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، وتمكن الشعب الفلسطيني تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في العودة الى دياره وأرضه ، وحقه في تقرير المصير ، والاستقلال الوطني ، واقامة دولته المستقلة ذات السيادة في فلسطين .

ووفقا لهذا الموقف ، ما برحت يوغوسلافيا تشير الى أن منظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، يجب أن تشارك على قدم المساواة في كافة الجهود والمداولات والمؤتمرات الخاصة بمسألة فلسطين والنزاع العربي الاسرائيلي ، والى أنه لا يمكن أن يكون هناك حل شامل وعادل ومقبول ما لم تشارك منظمة التحرير الفلسطينية في وضعه وقبوله ، كطرف مستقل متكافئ مع الأطراف الأخرى المعنية . وهذا يضمن احترام مبادئ السيادة ؛ والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لجميع الدول في المنطقة ، وكذلك الحقوق الوطنية الشرعية لجميع الشعوب في الشرق الأوسط في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ، بعيدة عن التهديد بالقوة أو استخدامها .

وتعتبر يوغوسلافيا أن تنفيذ هذه المبادئ ينبغي أن يتحقق في إطار الأمم المتحدة ، ونحن نناشد باتخاذ اجراءات عاجلة لتحقيق هذا الغرض . ان الدول الأعضاء في المنظمة العالمية تلتزم بالتعزيز الدائم للحقوق الشرعية في الحرية والاستقلال لجميع الشعوب . ولا يمكن أن نتسامح بعد الآن بأن تنتهك هذه الحقوق وأن تخفل على نصوصها في حالة الشعب الفلسطيني .

ونحن نتوقع أن يسهم المؤتمر الدولي الخاص بفلسطين ، الذي سينعقد بمشاركة جميع الدول الأعضاء في تحقيق هذه الحقوق واعترار سلام دائم في الشرق الأوسط . وينبغي أن تبذل الجهود المستمرة لتوفير الظروف التي تمكن مجلس الأمن والجمعية العامة والأمم المتحدة ككل ، من ممارسة مسؤولياتها وتنفيذ قراراتها الخاصة بحقوق الشعب الفلسطيني ، والسلام في منطقة الشرق الأوسط .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٧٧ (د - ٥)

المادة رغي أول تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٠ . أدعو المراقب من جامعة الدول العربية الى تناول الكلمة .

السيد مقصود (المراقب الدائم لجامعة الدول العربية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ خمس وثلاثين سنة والقضية الفلسطينية في جدول أعمال الجمعية العامة . وقد اعتمد القرار تلو الاخر فيما يتصل بالحقوق الفلسطينية ولكن ليقى بدون تنفيذ . ونشأ شعور مزعج بأن اللجوء الى الأمم المتحدة بات عبثا ، وأصبح من الصعب اكثر فاكثر الرد على أسئلة حول صداقية الأمم المتحدة وفعاليتها . ونحن في الدول العربية وقعنا في مأزق . أنواصل اللجوء الى آلية الأمم المتحدة لتعزيز شرعية الحقوق الفلسطينية وتشجيع الفرص لتسوية سلمية عادلة ؟ أنواصل العودة الى الأمم المتحدة ونكرر أنفسنا الى مالا نهاية مقللين بذلك من قيمة المداولات ، وما تستتبعه من قرارات .

ومن الناحية الأخرى نسأل أنفسنا : أنسمح لأقلية ضئيلة - وهي في بعض الأحيان أقلية واحد أو اثنين من الدول الأعضاء - بشل ارادة المجتمع الدولي ؟ أنسمح لاسرائيل - وهي نفسها نتاج قرار للجمعية العامة - بمعاملة هذه المنظمة معاملة تتميز بالاحتقار الذي أفتموه منها جميعا ونتركها تغلت بذلك ؟ أندع اسرائيل تكيل الاهانات لقرارات هذه الجمعية ، وللدول الأعضاء ، بينما نسمح لها بالبقاء حصينة من العقوبات العادية التي تطبق على من هم دونها في انتهاك القانون الدولي ؟ انتخلي عن التزامنا بجعل الأمم المتحدة ما كان مقصودا بها في الأصل - أي آلية لتحقيق النظام والسلم والعدل في العالم ، لمجرد أن اسرائيل في الأمم المتحدة تغلت بحملة الارهاب الفكرى والدبلوماسى والنفسى ؟ انبتعد بأنفسنا عن الأمم المتحدة بوصفها أداة لحل النزاعات لمجرد أن اسرائيل ورعاتها والمدافعين عنها يستهدفون مواجهة المشاركة الناشطة والامثال الجدى بالتخويف سلفا من مغبة اتخاذ الرامية الى ردع اسرائيل عن متابعة تحديها أو تقييد ادمانها على انتهاك كل مادة من مواد ميثان الامم المتحدة ، وكل قرار من قرارات هيئاتها المختلفة ، وكل تعبير عن ارادتها العامة ؟

كيف يفترض فينا أن نحل المأزق الذى تؤدى اليه هذه الأسئلة المتضاربة ؟ فهذه الأسئلة المنطقية لا يمكن أن تظل بدون اجابة ، لانها تواجه هذه المنظمة بتحد سيؤثر على مستقبلها وصورتها .

دعنى أستهل ملاحظاتي بإطار مفاهيمى لتصورنا لدور الأمم المتحدة المناسب . فمن الضرورى أن نعرك الأمم المتحدة بوصفها التعبير عن الارادة العامة للانسانية ، والمعبر عن توافق آرائها .

فالأجماع مستصوب ولكنه كثيرا ما يكون غير قابل للتحقيق . ولذلك نحترم توافق الآراء بالرغم من أننا
نفضل شمولاً أدق .

ان أهمية الأمم المتحدة للإنسانية تقاس بمدى الاحترام لدولاتها ودرجة الاستعداد
للامتثال لقراراتها .

وكثيرا ما تذكرنا أقلية في هذه الجمعية بأن الدعم الهائل الذي يقدم للحقوق الفلسطينية
هو نتيجة " لأغلبية آلية " تستطيع مجموعة الدول العربية فيما يبدو أن " تنظمها " ويتساءل المرء
أحيانا عما اذا كان يمكن حقا وصف أقلية مؤلفة من واحد أو اثنين بأنها " أقلية " . ويكفي . التأكيد
بأن المسألة هي الطبيعة " الآلية " لهذه الاقلية المكونة من اثنين ، لا سيما عندما يتعلق الموضوع
بحقوق الفلسطينيين والقضية الفلسطينية .

دعني أكون أكثر تحديدا ، ينبغى على الولايات المتحدة ، التي كثيرا ما تتحيز الى اسرائيل
في اعاقة الامتثال الفعال لقرارات الأمم المتحدة ، ان تحدد ما اذا كانت عازمة على اقصاء الأمم
المتحدة عن الدور البناء الذي يتوقع منها أن تقوم به ، أم هل تسعى الولايات المتحدة الى وقف
" معالجة الأزمة " في الشرق الأوسط على نفسها .

ان طرح هذه الأسئلة في هذه المرحلة هو أمر مهم جدا ، لأنها تشكل دافعا للتحليل
والتفكير المعمقين . ونحن في العالم العربي نطرح هذه الأسئلة لأننا نحس ، خاصة بعد الصيف
الأساوي ، بأن غزوا اسرائيل للبنان سعد المعاناة ، وأن المأزق لا يمكن أن يستمر بدون حل ،
وأنه ينبغى التوصل الى قرار جماعي ولوقت طويل جدا كنا أسرى التردد في القرار ، فكانت النتائج
كوارث للبنان وللفلسطينيين .

ولا حاجة بنا الى التأكيد هنا الى أن غزوا اسرائيل للبنان يشكل نقطة تحول في تاريخ القضية
الفلسطينية .

وقد كان الغزو الصيفي لدى العرب عموما ، ولدى الفلسطينيين خصوصا ، اظهارا متسارعا
ومتصاعدا للهدفين التوأمين للعدوان الاسرائيلي : وهما التوسع والضم . وعند ما كنا نشير الى هذين
الهدفين التوأمين في الماضي كان كثيرون ، ولا سيما في العالم الغربي ، يرموننا بعقدة الخوف .
الا أن غزوا اسرائيل للبنان وقصفها العشوائي لبيروت وحصارها الوحشي لسكانها جعل الكثير من

مخاوفنا وأوجه قلقنا التي أعربنا عنها في السابق بصدور نوايا إسرائيل وسلوكها
حقائق بينة لأولئك الذين كان يساورهم الشك في السابق حول طبيعة
كفاحنا من أجل حقوق الفلسطينيين .

لقد خططت اسرائيل لغزو لبنان منذ زمن طويل . وكانت اسرائيل تسعى الى تسوية حسابات كثيرة في لبنان . كانت تسعى الى تدوير البنية الاجتماعية السياسية للبنان ، لأن لبنان يمثل الساحة العملية المستصوبة التي استطاعت فيها المجتمعات التعددية أن تتطور وتزدهر . وفي الحقيقة ، يشكل لبنان الرد المتمدن على تحدى العنصرية الصهيونية . فالانتماءات الدينية والاثنية لم تشكل معيار الانتماء الوطني . والواقع أن لبنان كان وسيظل أبداً مثلاً نابضاً على التكامل الانساني . فاسرائيل تسعى في لبنان الى تعزيز مفاهيم بالية من مفاهيم النظريات والأيدولوجيات القومية . وما شهدناه في لبنان هو أيدولوجية ولى زمانها ولا تنتمي الى هذا العصر وأعدى الصهيونية المزودة بأحدث وأعقد أنواع الأسلحة والتكنولوجيا . وفوق ذلك ، سعت اسرائيل في غزوها للبنان الى تدوير الهياكل الأساسية السياسية والاجتماعية لمنظمة التحرير الفلسطينية . وتصورت أن أقسى هجماتها ضد مخيمات اللاجئين والسكان الفلسطينيين سيضرب معنويات المقاومة الفلسطينية الى درجة يتخلو عندها الفلسطينيون ، ليس فقط عن كفاحهم من أجل حقوقهم الوطنية ، بل حتى عن التزامهم بها . ذلك هو السبب لقيام اسرائيل ، أثناء هياجها في لبنان الذي ترك أشلاء الآلاف من القتلى من النساء والرجال والأطفال ، وبينما كانت تظهر للعالم قوتها المفزوحة ووحشيتها الكامنة ، بمتابعة الضم الزاحف في الوقت ذاته في الضفة الغربية وغزة ، مقيمة حقائق جديدة ، ومعززة المستوطنات الاستعمارية القائمة ، ومنشئة مستوطنات جديدة . كل ذلك في خدمة ازالة عناصر المجتمع السياسي الفلسطيني من الخريطة السياسية للمنطقة ، ومحاولة للتأكد من عدم بقاء أي أثر للهوية الفلسطينية ، أو فرصة للاعراب الفلسطيني عن الذات . ولجأت اسرائيل الى كل وسيلة متوافرة لتنفيذ خططها الوحشية - خطة ابادة الشخصية الفلسطينية . واستخدمت قوة عسكرية ساحقة في لبنان ، ولجأت الى كل حيلة قانونية في اسفارها لتجعل من المستحيل بقاء أي شكل من أشكال التماسك الوطني للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة . وعندما غادرت قوات منظمة التحرير الفلسطينية بيروت ، وعندما مثل انتقال السلطة في لبنان القدرة على استعادة الحيوية في العملية الدستورية اللبنانية ، لجأت اسرائيل الى التأجيل بخفية الإبقاء على احتلالها ، وبخفية نسف قدرة السلطة الشرعية اللبنانية على ممارسة سيادتها الكاملة على جميع أراضي لبنان .

وفي هذه الأثناء ، استمرت سياسة اقامة مستوطنات جديدة في الضفة الغربية ، بينما بدأ العالم يدرك المخاطر الكامنة في خطط اسرائيل التوسعية واللاحاقية التي أخذت تتكشف ، بدأ البحث جدياً عن وسيلة تكبح نزوع اسرائيل الى العدوان وتهديداتها الحقيقية للسلم والأمن الدولين .

وهنا ، أعلنت الصيغ لا دخال درجة من التعقل وضبط النفس ، بغية ألا يلقى غزو اسرائيل للبنان وضمها الزاحف وسلوكها القمعي في الضفة الغربية بالمنطقة ، وربما بالعالم ، الى حالة من الفوضى والاضطراب تذكر بفترة أواخر الثلاثينات التي خلقت ظروفا جعلت الاتجاه الى المواجهة والصراع والحرب اتجاهاً غير قابل للانعكاس .

دعوني للحظة أورد أمثلة قليلة فقط على ما تقوم به اسرائيل في هذا الوقت في الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان ، فهي تزرع بذور عدم الاستقرار في لبنان بغية ابقاء الاحتلال والا خلال باستقرار لبنان تماماً ، في الوقت الذي تبتدى فيه المصالحة الوطنية علائم على التقدم والتحقيق .

دعوني ، أورد فقط قلة من آخر الأمثلة على الاحتياال والبهلوانية القانونيين الذين تستخدم مهما سلطات الاحتلال الاسرائيلية في سبيل جعل الحياة في الضفة الغربية متعذرة ، ومن أجل الانحدار بسكان فلسطين مرة وإلى الأبد الى جمهور محروم من حقوقه الشرعية فاقد للأمل عاجز عن بلوغ حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف . وانني أقدم هذه الأمثلة بغية القاء نظرة ثابتة فسي الأساليب الشيطانية التي لا يعرف كيف ينفذها الا عنصري بلن مرتبة الكمال العنصرى ، وذلك من خلال القسر والقمع العسكريين . وانا ببق هناك أن شك فيما يتعلق بسياسة اسرائيل المتعمدة في الضم ، فان هذه التدابير الأخيرة ستزيل هذه الشكوك في أقل تقدير .

دعوني أعطيك مثلاً الأمر العسكري ٩٩٧ - راجعاً الرجوع الى جميع أرقام الأوامر العسكرية . وهذا الأمر يحرم أى مؤسسة عامة باستثناء الشركات من تلقي أية أموال على أساس يدون الاذن السابق من الحاكم العسكري ، الذى يوزعها بدوره بالطريقة التي يراها مناسبة .

وهذا يعنى أن أى نشاط مؤسسى في الضفة الغربية وفزة ، لا يخضع مباشرة لمراقبة الحاكم العسكري وموافقتة ، لا جدوى منه اقتصادياً .

والأمر العسكري ٩٧٣ يقيد نقل الأموال الى الخارج ، بواسطة العرب أو غير العرب ، الى الأفراد وكذلك الى المنظمات . وهناك شبكة من القيود التي تحظر على الموظفين تلقي مرتبات من الحكومة الأردنية بدون الاذن الصريح من الحاكم العسكري .

والأمر العسكري ٩٩٨ يحظر استلام أية هبات من الخارج ليست في شكل نقد - وينبغي ايداعها في البنوك الاسرائيلية التي تتحكم بدورها في تدفق الأموال من أوروبا والولايات المتحدة . وهكذا فان السياسات الاسرائيلية تجعل من المستحيل تنفيذ أي نشاط لا يخضع لمراقبتها . والأمر العسكري ٩٤٧ يضيف عليها الطابع الرسمي القانوني على الفصل العنصري ، فهو يقيم ادارة مدنية ، ثم يعاد تعريف القوانين العسكرية تعريفا يتخذ مظهر القانون المدني . ويقوم هذا الأمر بنظامين اداريين : الأول يتعلق بالمستوطنين اليهود في الضفة الغربية ؛ والثاني يتعلق بالفلسطينيين العرب في الضفة الغربية . وفي ظل هذا النظام الاداري المزوج تصدر مجموعتان مختلفتان من " التشريع الثاوي " تشير اليهما السلطات الاسرائيلية باسم الأنظمة وليس باسم القوانين ، وتسرى هذه على مجموعتي السكان ، وهذا يجعل من الممكن تفريع القوانين القضائية والادارية لفئتي السكان مما يتيح للوحدة مما يحظر على الأخرى .

وبواسطة استخدام صيغة " الأنظمة " بدلا من كلمة " القوانين " تطبق اسرائيل على المستوطنين اليهود في الضفة الغربية نظام المجالس الاسرائيلي في الحكم المحلي ، مضافة بذلك شكلا طبيعيا على مركز المستوطنين وممكنة اياهم من التمتع ، ضمن النظام الاسرائيلي ، بما ينكر على السكان العرب في الأراضي المحتلة . وهذه الأنظمة لا تخضع للسجل العام وليس لها مركز القانون بالرغم من أن لها وظائف القانون . ولذا لا يمكن للفلسطينيين بل لا يحق لهم الاستفادة منها فقد صيغت خصيصا للمستوطنين المستعمرين اليهود في الضفة الغربية .

وهكذا فان الأمر رقم ٩٤٧ يعلن أن عددا معيناً من الأوامر العسكرية قد يمكن الارتقاء بها الى مركز القانون . وأي أمر يقرأ نعر الأمر ، لا يكشف فقط أن اللغة غامضة ، بل ان أسئلة هامة متروكة بدون اجابة . ومع ذلك ، فان هذا الأمر في هذا الوقت ، هو الوثيقة القانونية الوحيدة المتوافرة التي يمكن للرأي العام أن يبدأ من خلالها برؤية طبيعة وأعمال الادارة المدنية الناشئة . وهذه الأوامر ، بالإضافة الى انتشار المستوطنات ، يقصد بها تحقيق هدف واحد

أوجد ، وهو جعل الخيارات في الضفة الغربية وفزة تماما خيارات بدون أي جدوى . فـ خيار الضم وحده لدى الزعماء الاسرائيليين هو الخيار والصلة ان لم يكن الخيار الحتمي .
وهل هناك حاجة بنا لذكر ما يجري عمله في جامعات الضفة الغربية - بيرزيتا ، ويست لحم ، والنجاح ؟ أينبني عليّ أن أدكركم بالقيود الفاشية المتنوعة المفروضة على المدرسين الأجانب - وأقصد التوقيعات المذلة التي تجعل مظهر من مظاهر الحرية الأكاديمية ، ناهيك عن المتابعة الأكاديمية ، غير قابل للتحقيق ؟

انني على يقين بأن جميع هذه الممارسات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الاسرائيلية معروفة جيدا وموثقة جيدا بل تكرر ذكرها في قاعات الأمم المتحدة بحيث لم تعد هناك حاجة لمزيد من الأدلة . ان الحاجة هي الى قيام الأمم المتحدة والمجتمع العالمي بالرد على السؤال عما ينبني عمله في وجه هذا التحدي والاحتقار الاسرائيليين ، وتحديد التدابير التي يمكن اعتمادها لوضع حد لانتهاكات الحقوق الانسانية والقانونية والطبيعية والوطنية للعرب الذين هم تحت الاحتلال ؟

ومينما يستنكر الرأي العام العالمي الحيل القانونية التي تلجأ اليها اسرائيل في الضفة الغربية وغزة والجولان ، ومينما يرقب الرأي العام العالمي الاسرائيليين يشوهون المعاليم الديموغرافية والوطنية للمهوية وللتماسك الفلسطيني ، تقيم اسرائيل أسس خطة طويلة المدى لضرب وحدة لبنان . لقد خلقت في لبنان حالة الغرض منها جعل قدرة الحكومة اللبنانية على ممارسة ادارتها السياسية العادية على جميع أراضيها غير ممكنة ، أو ضعيفة بسبب الابتزاز والوجود المندرب بالسوء للقوات الاسرائيلية داخل حدود لبنان المعترف بها دليا . وقد بات واضحا الآن أن اسرائيل تستخدم ما يمكن أن يسمى استراتيجية "الأرجوحة" فعندما يركز العالم ، ولاسيما الولايات المتحدة ، الأنظار على المخاطر الكامنة في سياسة اسرائيل الاستيطانية وسياسة الضم الزاحف في الضفة الغربية وغزة ، وعندما يطلب الى اسرائيل أن تنزىل - أو أن تجمد ، وفقا لقاموس الدبلوماسية الأمريكية الأخير ، المستوطنات - تصبح اسرائيل ان ذاك أكثر تعصبا في لبنان فتصير على عقد المفاوضات المتعلقة بانسحابها في القدس المحتلة ، وهي تعلم تماما أن لا أحد - على الاطلاق - يعترف بالقدس عاصمة لاسرائيل ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تثير اسرائيل النزاع الطائفي في لبنان بغية زيادة تعقيد قدرة الحكومة المركزية على استرداد القانون والنظام المرغوب فيهما كثيرا .

ولذلك ، عندما يتركز انتباه العالم ، ولاسيما الولايات المتحدة ، على لبنان ، وعلى المخاطر الكامنة فيه ، وعندما تثار مرة أخرى ذكريات الهيجان الاسرائيلي والابادة الجماعية في البلدان والمدن والقرى اللبنانية ، وفي مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ، عندئذ ترد اسرائيل باعطاء الولايات المتحدة انطباعا عن استعدادها " لتلطين " موقفها . فتبدأ بالتحدث عن عمل " توفيقى " وعن عدم الاصرار بعد الآن على مستوى " وزارى " للمفاوضات من أجل انسحابها من لبنان . إلا أن جوهر موقف لبنان هو أن التفاوض لغرض ضمان انسحاب اسرائيل هو مسألة نقل وامداد عسكري وليس مسألة تنازلات سياسية . وأن مجرد فكرة أن اسرائيل تسعى من خلال غزوها الى اجراء تغيير جذرى في سياسات لبنان والتزاماته المعروفة ، ارضا لرغبتها في الهيمنة السياسية والاقتصادية والاستراتيجية على لبنان ، لا تكشف فقط عن طبيعة الأهداف الاسرائيلية - وهي التوسع والضم - بل أيضا عن الطيش الكامل في نمط سلوكها وعدم حساسيتها المطلقة تجاه الحقوق والمطالب المشروعة للأمة العربية .

سيادة الرئيس ،

ان استراتيجية "الأرجوحة" هذه تمكن اسرائيل من المراوحة بين تكتيكاتها الخاصة بكيفية تحقيق أهدافها ، بينما تتمسك باستراتيجيتها الخاصة بتحقيق هذه الأهداف . وتدرك اسرائيل أو تعتقد أنها تدرك بصورة خاصة أن نفوذها السياسي في الولايات المتحدة سيمنع دوما الحكومات الأمريكية من ممارسة أي ضغوط عليها . وبالتالي فان هذه المراوحة هي محاولة اسرائيلية متعمدة لتوفير درع وقائي لاستراتيجيتها التي تسعى الى كشفها بدون ادانة أمريكية جديدة بينما تبقى في منعة من تدخل الأمم المتحدة . ومعبرة أخرى ، فان استراتيجية "الأرجوحة" الاسرائيلية يراد منها أن تتيج للولايات المتحدة بايجاد انطباع مرض لها ، وهو أنها تملك نفوذا تكتيكيا متقطعاً فيما تضمن حفاظ الولايات المتحدة على التزام استراتيجي بأهداف اسرائيل .

كيف نفسر بغير ذلك ، أو كيف تفسر الولايات المتحدة حقيقة أنه ما أن دعا الرئيس ريغان في خطابه المشهور في أول أيلول /سبتمبر اسرائيل الى "تجميد" المستوطنات - وهي دعوة تستدعي طبيعة العلاقات الأمريكية - الاسرائيلية في حد ذاتها من اسرائيل أن تأبه بها - حتى ساررت اسرائيل الى اقامة مستوطنات جديدة . وقامت اسرائيل بذلك بالضبط لأن الولايات المتحدة كانت مشغولة ، في الوقت الذي كان يرجو فيه الرئيس ريغان تجميد المستوطنات في الضفة الغربية ، بتنفيذ الأزمة في لبنان بطريقة ليست ملائمة لاسرائيل كليا .

والاضافة الى ذلك ، لم تتجاهل اسرائيل الطلب الأمريكي بتجميد المستوطنات فحسب ، بل تحدته علنا . ومن المؤسف أنه لم تحدث أي متابعة أمريكية بغية ردع اسرائيل . وهذه الفجوة بالذات بين تصريح الولايات المتحدة وأدائها هي التي تمكّن اسرائيل من الاستمرار في مناوراتها التكتيكية التي تحرف الولايات المتحدة عن ممارسة ضغط شامل يتمشى وتصريحاتها هي بشأن سياستها .

ان قرارات الأمم المتحدة المتصلة بقضية فلسطين والمتخذة سواء في مجلس الأمن أم في الجمعية العامة لقيت قبولا عالميا بوضفها أساسا لحل عادل ودائم . ان عجز آلية الأمم المتحدة عن تنفيذ هذه القرارات لم يؤد الى التخلي عن المزيد من المحاولات الرامية الى المبادرة الى وضع صيغ جديدة أو الى تقديم اقتراحات ملموسة من شأنها أن تعبر عن حقوق جميع المعنيين أو تستجيب لمخاوفهم . وفي هذا الصدد ، كانت آخر خطتين ظهرتا الى السطح ولقيتا بدرجات متفاوتة

تجاوبا في المجتمع الدولي هما خطة الرئيس ريغان التي سبق ذكرها وعلان قمة جامعة الدول العربية في فاس الصادر في ٨ أيلول/سبتمبر .

وتشكل هاتان الوثيقتان ، بالإضافة الى جميع قرارات الأمم المتحدة والى اقتراح الرئيس الراحل برجنيف بعقد مؤتمر دولي ، أساسا لتوضيح الخطوط العامة لاستجابة جماعية عربية .

لقد قيل الكثير ، عن رد فعل منظمة التحرير الفلسطينية ازاء خطة ريغان . دعني أصحح بشكل واضح جدا بأن الدول العربية والشعب العربي ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، لم ترفض على الفور مبادرة أو خطة ريغان برفضها ولم تقبل بخطة ريغان برفضها .

وانني لا أعتقد بأن الولايات المتحدة تطرح علينا القبول أو الرفض . وما قمنا به نحن كأمة وكشعب معنيين ومتأثرين هما ما يتوقع أن تقوم به أية أمة مسؤولة أو شعب مسؤول ازاء مبادرة صادرة عن رئيس الولايات المتحدة أو عن أية جهة تسعى الى المساعدة في حل القضية الفلسطينية . فنحن نقيم ونحلل المبادرات ، ولا نصدر حكما مسبقا ، ولكن بقدر ما تساهم هذه في حل عادل للقضية الفلسطينية والتالي للصراع الاسرائيلي - العربي .

والرغم من أن خطاب الرئيس ريغان افتقر الى التحديد والتعيين الا أنه كان اشارة ايجابية الى أن الولايات المتحدة تتحرك لاحتواء خطر ترك القضية الفلسطينية بدون حل . وأعلن موافقته مع الفلسطينيين على أن " قضيتهم هي أكثر من قضية لاجئين " . وكان واضحا أن وضع الرئيس ريغان للقضية الفلسطينية ولمركز الأراضي المحتلة في مقدمة هموم سياسة الولايات المتحدة هو احيانا لنوايا اسرائيل في القاء ستار من الغموض على ما يجري في الضفة الغربية وغزة ، فيما يقوم جيشها بتدمير بيروت واحتلال أجزاء من لبنان . وتقييمنا هو أن الولايات المتحدة لا تقوم بضمان مخططات اسرائيل التوسعية بشكل واضح . وانا كان الأمر كذلك ، فان هذا سيعيد مقدارا من الصدق للدور الذي ترغب الولايات المتحدة في القيام به في حل الصراع في الشرق الأوسط .

وهذه ، تطورات ايجابية في نشوء سياسة أمريكا ازاء الشرق الأوسط . ولا شك أنها جعلت الحوار العربي / الأمريكي أكثر أهمية ويؤمل أن يكون مثمرا الى درجة أكبر كما في حال الحوار الذي تم بين ادارة الولايات المتحدة ووفد جامعة الدول العربية في شهر تشرين الأول / أكتوبر الماضي . ولكن الاعتراف بهذه الجوانب الايجابية التي تلقى الترحاب لتصريح الرئيس ريغان

لا تعني أننا نتخلى عن قدراتنا التحليلية أو نمتنع عن التعبير عن تحفظاتنا ، فهذه التحفظات ، هامة أهمية تقديرا لأية خطوات ايجابية في خطة ريغان وربما كانت أكثر أهمية : وبتركز اعتراضنا الأساسي على مسألة تقرير المصير الفلسطيني الذي هو أساس للحل الشامل للصراع العربي / الاسرائيلي .

وفي رد على خطاب الرئيس ريفان ، كتبت في صحيفة النيويورك تايمز في عدد ٣ أيلول /
سبتمبر ١٩٨٢ ما يلي :

" ان الرئيس ريفان باصراره على سريان أحكام كامب ديفيد بشأن " الحكم الذاتي " لفلسطيني الأراضي المحتلة ، وبمعارضته في هذه المرحلة لمفهوم الدولة الفلسطينية المستقلة ، ينكر بالفعل على الفلسطينيين حقهم في تقرير مصيرهم .
" وعندما يسلم الرئيس ريفان بأن لهذا الشعب ' حقوقا مشروعة ' ينبغي عليه أن لا يتوقف دون التسليم بأن أهم هذه الحقوق هو حق تقرير المصير . ومن الواضح أن دافع ترده في السير في هذا الطريق هو معارضة اسرائيل العنيدة لأياسة فكرة تسمح للفلسطينيين بممارسة حقوقهم الأساسية " .

وعلاوة على ذلك ، اننا نعارض الاعتراض على دور لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وهذا الاعتراض الذي يبدو لنا تنازلا آخر لاسرائيل . واعتراضنا الآخر على بيان الرئيس ريفان ، هو أنه يدعو الى " تجميد " المستوطنات بدلا من الدعوة الى ازالتها . فقد كان الموقف الرسمي للولايات المتحدة هو أن هذه المستوطنات غير شرعية . ومع ذلك فان هذا الموقف في بيان الرئيس ريفان غير واضح . وفي الحقيقة ، فان الدعوة الى التجميد تفسر من الناحية العملية وليس من الناحية القانونية . فتفسير الولايات المتحدة هو أن هذه المستوطنات الجديدة " عقبة لعملية السلام " . ونحن نعتبر الدعوة الى تجميد المستوطنات شكلا من اضعاف الشرعية بشكل فاض على المستوطنات القائمة . وعلى الأقل ، ستواصل اسرائيل بالتأكيد السير على أساس هذا الافتراض . وعليه فان بيان الرئيس ريفان يشكل اسهاما واضحا في تطور موقفنا من الولايات المتحدة ودورها . الا أن من الهام أن نحدد بدقة أكبر ما اذا كان بيان الرئيس ريفان في أول أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ يمثل موقفا يمكن تحقيقه باعلانه أو سياسة ينبغي تنفيذها ومتابعتها . ومن المسائل التي يمكن أن تحدد ما اذا كانت خطة ريفان موقفا أو سياسة مسألة ما اذا تنوى الولايات المتحدة أن تفعله حيال اقامة اسرائيل مستوطنات جديدة بينما ترفض مبادرة ريفان برمتها . ومن هذا المنظور ، ينبغي النظر الى تصريح اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وينبغي نظرة في هذا الضوء .

ومن ناحيتنا ، فان قمة الجامعة العربية التي عقدت في فاس كانت واضحة في اعادة تأكيد ما حدده المجتمع الدولي بأنه الحقوق الوطنية الفلسطينية . وقد سعينا في فاس ، فوق

ذلك ، الى أن نعيد الى الأمم المتحدة دورها الذي يحق لها وينبغي عليها القيام به ، كما أعلن عنه بوضوح في المبدأ الأول الذي تم اعتماده وهو " الانسحاب الاسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية " .

وتقول المادة ٧ من اعلان قمة فاس : " ان مجلس الأمن يضمن السلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة " . وعندما ننظر الى هذا المبدأ وهذه المادة معا والى المادة ٥ التي تعلن أن " وضع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت سيطرة الأمم المتحدة لفترة انتقالية لا تتجاوز شهورا قليلة " يوضح الاجماع العربي ، كما أعرب عنه في اعلان فاس الحدود الإقليمية التي ينبغي أن تجد الهوية الوطنية الفلسطينية فيها تعبيرا ملموسا . وليست المسألة ما اذا كنا نقبل بدولة اسرائيل ، بل ما اذا كانت اسرائيل تقبل وتعترف بحق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة في وطنهم . وليست المسألة ما اذا كنا نقبل بالحدود الإقليمية لدولة فلسطينية ، وانما المسألة هي ما اذا كانت اسرائيل ترضى أو تنوى أن تقنع بالحدود الإقليمية التي كانت لها قبل عام ١٩٦٧ . وهنا تتضح كثيرا المسألة في خطة فاس مقابل الفموض المتعمد الذي تبقى عليه اسرائيل كلما نوقشت مسألة حدودها . ولذلك ، قلنا اننا لسنا مهتمين بالتفاوض من أجل التفاوض ، وينبغي أن يسبق المفاوضات بوضوح ما يشكل نتيجة مشروعة ، ثم تجرى المفاوضات لتحديد الصيغ التي تضمن النتيجة . فاذا قبلت حدود ١٩٦٧ كمقدمة ، يتفاوض المرء على تصحيحات لطيفة اذا اقتضت الضرورة . ولكن الزعم الذي تكرره اسرائيل بأن من الضروري التفاوض والمجيء الى المائدة بدون التزام مسبق بقبول ما أعلن المجتمع الدولي مرارا ، انه الوطن الفلسطيني ، يجعل من المفاوضات عندئذ عبثا ومحاولة اسرائيلية أخرى لتفطية أهدافها ومخططاتها في الضم والتوسع .

وعلاوة على ذلك ، لا يتفاوض المرء على حق الفلسطينيين في تقرير المصير ، وعلى حقهم في دولة مستقلة في وطنهم ، وانما يتفاوض المرء على الصيغ التي يتم بها بلوغ هذه الحقوق الدولية .

لقد أساءت اسرائيل لفترة طويلة جدا استعمال كلمة " مفاوضات " مستخدمة اياها كلما أرادت كسب الوقت ، أو إقامة مستوطنات جديدة لمواجهة العالم بحقائق جديدة . فالمفاوضات هي لانهاك واغضب أولئك الذين انتهكت حقوقهم ونست أراخبيهم . فلا يمكن أن تكون هناك

مفاوضات على ما اذا كان للفلسطينيين حق في تقرير المصير أم لا ، والمفاوضات الوحيدة المشروعة هي على كيفية صياغة وسيلة للاسراع باحقاق حقوق الفلسطينيين . ولا يمكن أن تكون هناك مفاوضات على ما اذا كان للفلسطينيين حق في دولة مستقلة في وطنهم ، لكن يمكن أن تكون هناك مفاوضات بشأن كيفية اقامة الدولة للشعب الفلسطيني بالسرعة القصوى وبالحد الأدنى من المأساة الانسانية . لا يستطيع العالم أن يخضع لما تحاول اسرائيل تحقيقه من خلال مظاهر قوتها العارضة والغاشمة ، وهي الانكار الدائم للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . ولا يستطيع العالم ولا ينبغي أن يسمح باستمرار انتهاك حقوق الفلسطينيين بغية التكيف مع امتيازاتها المهيمنة ، ولا يستطيع العالم أن يسمح ، بل ينبغي أن لا يسمح لاسرائيل بابتزازه ، باعتبار أي انتقاد لسياستها وأداة لسلوكها ، وأية عقوبة على عدوانها ، وأي قيد على ضمها ، وأي ردع لتوسعها ، بعض من عوارض العداء للسامية . ولا تستطيع اسرائيل بعد الآن ، بل ينبغي أن لا يسمح لها بعد الآن بابقاء ضمير العالم في حالة من فقدان الذاكرة بغية متابعة هدفها العنصرى وهيمنتها على مصير هذا الشعب الذى اغتصبت اسرائيل اراضيه وغزتها .

ان رغبتنا في التساهل لا ينبغي أن يساء فهمها كإشارة الى اننا سنتخلى عن التزاماتنا ، فميلنا الى تحقيق السلم لا ينبغي أن يساء فهمه بأنه نوع من السلبية ، وتفضيلنا للمصالحة لا ينبغي أن يعنى انخفاض رغبتنا في تحقيق العدل .

وعليه ، تم حل مأزقنا في هذه المرحلة . وسنواصل اللجوء الى الأمم المتحدة ، آمليين أن الانسانية التي اغتصبتها وحشية سياسة اسرائيل الابادية ضد الفلسطينيين واللبنانيين سيتم تعزيزها من أجل تكثيف جهود الرامية الى وقف الوضع المتدهور ، والى تحقيق نهائي للسلم والعدل .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠